

ضغوط تشريعية وجيوسياسية تعيد التسعير ويدخله مرحلة التهدئة

تصحيح يضرب العقار

1 تراجع التداولات 72% خلال مارس في أكبر هبوط سنوي

2 15% تراجعاً في متوسط أسعار السكن الخاص رغم ثبات الصفقات

كتب خالد فهاد

يشهد السوق العقاري في الكويت تحولاً حاداً خلال الربع الثاني من 2026، مع دخول مرحلة «إعادة التسعير» التي فرضتها حزمة من العوامل التشريعية والاقتصادية، في مقدمتها تطبيق قانون مكافحة احتكار الأراضي، إلى جانب استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

الأرقام تعكس بوضوح هذا التحول؛ إذ تراجع التداولات العقارية خلال شهر مارس بنسبة 72% مقارنة بشهر فبراير، في واحدة من أكبر موجات الهبوط المسجلة خلال السنوات الأخيرة، فيما انخفضت قيمة مبيعات القطاع بنسبة 46% لتستقر عند نحو 91 مليون دينار. ورغم تسجيل تحسن نسبي خلال أبريل، إلا أن السيولة لا تزال دون مستوياتها التاريخية، حيث بلغت 74.4 مليون دينار خلال أحد أسابيع الشهر مقابل 51.9 مليون دينار في الأسبوع السابق، وهو تحسن محدود لا يعكس تعافياً حقيقياً بقدر ما يشير إلى إعادة تموضع حذرة من قبل المستثمرين.

في قطاع السكن الخاص، بدأت ملامح التراجع الفعلي تظهر بوضوح، خاصة في أسعار الأراضي الفضاء والبيوت الجاهزة بالمناطق الخارجية، نتيجة زيادة المعروض بعد شروع كبار الملاك في التخارج الجزئي لتقادي الرسوم الجديدة. ورغم استحواذ هذا القطاع على نحو 75% من إجمالي عدد الصفقات خلال أبريل، فإن القيمة الإجمالية لهذه الصفقات تراجعت بنحو 15% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ما يؤكد انخفاض متوسط الأسعار وليس حجم النشاط فقط.

أما القطاع الاستثماري، فقد سجل تراجعاً في السيولة بنسبة 9% مع بداية الربع الثاني، بالتزامن مع ارتفاع نسب الشواغر في مناطق مثل المهوبلة والفحيجيل، وهو ما ضغط على العوائد الإيجارية التي باتت مهددة بالهبوط

دون مستويات 7%. هذا الواقع دفع المستثمرين إلى التشدد في التقييم والمطالبة بخصوصيات سعرية أكبر لضمان جدوى الاستثمار.

في المقابل، أظهر القطاع التجاري درجة من الصمود، مدعوماً بندرة المعروض في المناطق الحيوية مثل العاصمة والقيلة، حيث استقرت الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبياً، واستمرت الصفقات النوعية في جذب السيولة الباحثة عن ملاذات أكثر أماناً.

المحللون يرون أن ما يحدث حالياً يمثل مرحلة «فرز» حقيقية داخل السوق، حيث يتم استبعاد المضاربات غير المستدامة، وإعادة توجيه الاستثمار نحو الأصول ذات القيمة التشغيلية الفعلية. كما يشيرون إلى أن استمرار

الأوضاع الجيوسياسية قد يطيل أمد هذا التصحيح، مع احتمالية انتقال جزء من السيولة إلى أسواق بديلة أو إلى الذهب.

ورغم حدة التراجع، فإن هذه المرحلة قد تحمل فرصاً مهمة، خاصة للمشتريين الباحثين عن السكن، في ظل تحسن القدرة التفاوضية وتراجع الأسعار في بعض المناطق، ما يعيد التوازن إلى سوق طالما عانى من تضخم سعري غير مبرر. وفي المحصلة، يبدو أن السوق العقاري الكويتي دخل فعلياً مرحلة جديدة عنوانها «الواقعية السريعة»، بعد أن طوى صفحة الصعود السريع، ليفرض قواعد أكثر استدامة في التسعير والا استثمار.

عقار الكويت 2026: زلزال "إعادة التسعير"

ضغوط تشريعية وجيوسياسية تدفع العقار الكويتي نحو هبوط تاريخي لإنهاء فقرة التضخم السعري.



3

السكن الخاص يستحوذ على 75% من إجمالي تداولات أبريل

أخبار عالمية

استئناف العمل الحضوري الكامل في «هيئة أسواق المال» اعتباراً من اليوم



أعلنت هيئة أسواق المال عن عودة مباشرة أعمالها بشكل حضوري بنسبة 100%، اعتباراً من يوم الأحد الموافق 26 أبريل 2026.

«بيمكو» تضح 10 مليارات دولار لدعم سيولة الخليج



كشفت «بلومبرغ» عن دور بارز لشركة بيمكو في تمويل دول الخليج خلال الحرب، إذ قدمت أكثر من 10 مليارات دولار عبر اكتتابات خاصة لمقرضين حكوميين وجهات مدعومة من الدولة منذ 28 فبراير. وشملت العمليات حكومات أبوظبي وقطر والكويت، إضافة إلى بنك قطر الوطني الأهلي. وبلغ إجمالي الإصدارات الخليجية عبر هذا المسار أكثر من 13 مليار دولار، ما يمنح «بيمكو» الحصة الأكبر منها. وتتميز هذه الأداة بسرعة التنفيذ والمرونة رغم تكلفتها الأعلى.

واشنطن تحذر العالم من «سرقة» تقنيات الذكاء الاصطناعي



أطلقت الولايات المتحدة تحركاً دبلوماسياً واسعاً، وفق ما أوردته «رويترز»، للتحذير من محاولات شركات صينية، مثل ديب سيك، الاستحواذ على تقنيات الذكاء الاصطناعي الأمريكية. وطلبت وزارة الخارجية وسط بعثاتها حول العالم إثارة المخاوف بشأن استنساخ النماذج المتقدمة واستخدام تقنية «التقطير» لتقليل تكاليف التطوير. كما أرسلت واشنطن احتجاجاً رسمياً إلى بكين. وتأتي الخطوة وسط تصاعد التنافس التكنولوجي.

ماسك يقلص معركته القضائية مع «أوبن إيه أي»



تراجع إيلون ماسك عن معظم اتهامات الاحتيال ضد أوبن إيه أي ومؤسسيها، ليحصر القضية في ادعاءين فقط من أصل 26، عشية المحاكمة في كاليفورنيا. ويأتي ذلك بعد موافقة المحكمة على طلبه تقليص نطاق الدعوى. ويواصل ماسك اتهامه للشركة بالابتعاد عن هدفها غير الربحي بعد تمويلات ضخمة من مايكروسوفت، مطالباً بتعويضات تصل إلى 134 مليار دولار وإعادة هيكلتها كمؤسسة بحثية.

«غولدمان ساكس»: إنتاج النفط في الخليج سيشهد انتعاشاً ملموساً

وقع بنك «غولدمان ساكس» أن يشهد إنتاج النفط في منطقة الخليج انتعاشاً ملموساً خلال فترة قصيرة نسبياً بعد إعادة فتح مضيق هرمز بشكل كامل، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن مسار التعافي قد يستغرق وقتاً أطول مما يبدو، نتيجة مجموعة من التحديات التشغيلية والفنية.

وقدر البنك أن نحو 14.5 مليون برميل يومياً من إنتاج النفط الخام في الخليج، أي ما يعادل حوالي 57% من مستويات الإمدادات قبل الحرب، توقف خلال شهر أبريل، موضحاً أن هذا التراجع يعود في معظمه إلى إجراءات احترازية وإدارة المخزونات، وليس إلى أضرار مباشرة في الحقول النفطية.

وقبل اندلاع الحرب، كان مضيق هرمز يمثل شرياناً أساسياً لتدفقات النفط العالمية، إذ يمر عبره نحو خمس الإمدادات، ما يجعل أي تعطل فيه ذا تأثير واسع على أسواق الطاقة العالمية، بحسب وكالة «رويترز».

وأوضح «غولدمان ساكس» في مذكرة بحثية أن إعادة فتح المضيق بصورة آمنة ومستدامة، في حال عدم تجدد الهجمات على البنية التحتية النفطية، ستتيح عودة الإنتاج بوتيرة سريعة نسبياً، مدعومة بالطاقة الإنتاجية الاحتياطية لدى كل من السعودية والإمارات.

ومع ذلك، لفت البنك إلى أن وتيرة التعافي ستظل مقيدة بعوامل لوجستية وأداء الآبار، حيث تراجعت سعة الناقلات الفارغة المتاحة في الخليج بنحو 130 مليون برميل، أي ما يعادل انخفاضاً بنسبة 50%، وهو ما يحد من قدرة المنتجين على نقل النفط فور استئناف الصادرات.

كما أشار إلى أن إغلاق الآبار لفترات طويلة ينطوي على مخاطر تراجع معدلات التدفق، خصوصاً في الأحواض ذات الضغط المنخفض، الأمر الذي يتطلب تنفيذ أعمال صيانة قبل استعادة الإنتاج بشكل كامل.

وأكد البنك أن إطالة أمد خفض الإنتاج تزيد من احتمالات بقاء التعافي، موضحاً أن آفاق الانتعاش تختلف بين الدول، إذ تواجه إيران والعراق تحديات أكبر مرتبطة بطبيعة الأحواض النفطية والبنية التحتية والعقوبات، في حين تمتلك السعودية قدرة أكبر على تسريع زيادة الإنتاج.

وبيّن «غولدمان ساكس» أن متوسط تقديرات الوكالات الدولية يشير إلى إمكانية استعادة نحو 70% من الإنتاج المفقود خلال ثلاثة أشهر، وقرابة 88% خلال ستة أشهر، محذراً في الوقت ذاته من أن استمرار إغلاق المضيق لفترة طويلة قد يزيد من مخاطر حدوث أضرار دائمة في الإمدادات.

تشكل 25.2% من إجمالي الأسهم في البورصة 35 شركة تفوق أسعار أسهمها ضعف قيمتها الدفترية

استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقها وضمن شركات كل سوق فيهما

كتب مساعد صالح

أوضح تقرير اقتصادي متخصص أن 35 من أسهم الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها ضعف قيمتها الدفترية.

وقال تقرير شركة الشال للاستشارات إن نحو 53 شركة أخرى أي ما يمثل 38.1% تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1% - 99%.

وأوضح التقرير أنه بالنظر على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة لكامل عام 2025 وإقفال أسعار نهاية مارس الماضي أي نهاية الربع الأول 2026 تشير إلى أن 88 شركة أي نحو 63.3% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية.

وأشار إلى أن ما تبقى أي نحو 36.7% من الشركات المدرجة أو ما يمثل 51 شركة تباع بخصم على قيمها الدفترية ضمنها 32 شركة أي نحو 23% من الشركات المدرجة تباع عند مستوى خصم يراوح ما بين 1% - 29% و 14 شركة أخرى أي نحو 10.1% من الشركات المدرجة تباع بمستوى خصم يراوح ما بين 30% - 49% على قيمها الدفترية. وأوضح التقرير أن خمس شركات أي نحو 3.6% من عدد الشركات المدرجة تعاني مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمتهما الدفترية وأسعارهما السوقية إذ يبلغ مستوى الخصم 50% وأكثر. وأضاف أن عدد الشركات التي تباع بأقل من



«الشقيقات الثلاث»... كيف تدار خيوط الاقتصاد العالمي من خلف الستار؟ طالع ص 20



بنقلي كونتيننتال GT S و GT S: تعريف للفخامة الرياضية بقوة هجينة خارقة طالع ص 17



العملات المشفرة تتماسك بدعم شهية المخاطر رغم التوترات طالع ص 16



وول ستريت تسجل قوماً تاريخية طالع ص 12

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في: | اعداد: حامد الدوسري

نبض السوق: موجة توسع وإعادة هيكلة كبرى

تسهيلات ائتمانية بملايين الدنانير للنمو
35M دينار

رفع قيمة التسهيلات الائتمانية لسداد المديونيات واقتناص فرص استثمارية.



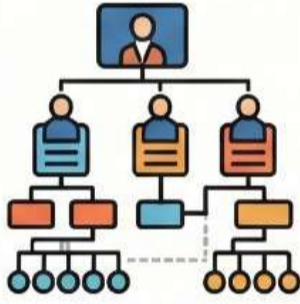
انتعاش شهية الاستحواذ في قطاعات حيوية

تركيز مكثف على صفقات الاستحواذ في قطاعات قطاعات الصحة والصناعة والطاقة لضمان عوائد مستدامة.



إعادة هيكلة شاملة لرفع الكفاءة

دمج شركات تابعة وتعديل الأنظمة الأساسية لتقليل المصاريف التشغيلية وتعزيز الإيرادات.



تحولات جذرية في هياكل الملكية
تغييرات متسارعة في ملكيات الشركات المدرجة تمهد لقرارات استراتيجية وسياسات تشغيلية جديدة.



1 تسهيلات ائتمانية تمهد لاستحواذات مرتقبة

تجاه عدد من الدائنين، بما يعزز من مركزها المالي ويمنحها مرونة أكبر في تنفيذ خططها التوسعية. ويرى مراقبون أن هذه الخطوة تعكس توجهاً مزدوجاً يجمع بين ضبط المديونية واقتناص الفرص، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على أداء الشركة خلال المراحل المقبلة.

من الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق، مع التركيز على القطاعات التي تحمل إمكانات نمو عالية وعوائد تشغيلية مستدامة. وفي موازاة ذلك، تسعى الشركة إلى إعادة ترتيب هيكلها المالي، حيث تدرس استخدام جزء من تلك التسهيلات في سداد التزامات قائمة

كشفت مصادر مطلعة أن إحدى الشركات المحلية نجحت في الحصول على تسهيلات ائتمانية بملايين الدنانير، في خطوة تعكس توجهاً استراتيجياً نحو التوسع عبر الاستحواذات خلال الفترة المقبلة. وأوضحت المصادر أن الشركة بدأت بالفعل تحركات مكثفة لدراسة عدد

2 رفع شركات من القوائم الحمراء يعزز شهية الاستحواذ

في مؤشر إيجابي يعكس تحسن البيئة التنظيمية، أدى رفع عدد من الشركات من قوائم تمويل الإرهاب إلى تنشيط شهية المستثمرين، خصوصاً أصحاب السيولة المرتفعة، نحو تنفيذ صفقات استحواذ جديدة، وتشير مصادر إلى أن الأنظار تتجه بشكل خاص نحو القطاعين الصحي والصناعي، باعتبارهما من أكثر القطاعات القادرة على تحقيق نمو مستقر في ظل التغيرات

الاقتصادية الحالية. ويؤكد محللون أن هذه التطورات ستسهم في إعادة تدوير السيولة داخل السوق، مع توقعات بارتفاع وتيرة الصفقات خلال الفترة المقبلة، مدفوعة بزيادة الثقة وتراجع المخاطر المرتبطة بالجوانب التنظيمية. كما يُرجح أن تشهد السوق دخول لاعبين جدد يسعون للاستفادة من الفرص التي أتاحتها هذا التغيير.

3 شركة تعدل نظامها التعزيز الإيرادات والتوسع التشغيلي

باشرت شركة مدرجة في قطاع الفنادق والضيافة خطوات عملية لتعديل نظامها الأساسي، في إطار خطة تستهدف تنويع مصادر الدخل وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق. وبحسب المعلومات المتوافرة، أضافت الشركة مجموعة من الأنشطة الجديدة التي تتكامل مع نشاطها الرئيسي، بما يتيح لها توسيع نطاق خدماتها وتحقيق قيمة مضافة أعلى.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تسعى فيه الشركة إلى زيادة حصتها السوقية في قطاع الفنادق، مستفيدة من تحسن الطلب على خدمات الضيافة. ويرى مراقبون أن التوسع في الأنشطة المرتبطة بالنشاط الأساسي يمثل توجهاً استراتيجياً لتعزيز الإيرادات وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى.

5 زيادة التسهيلات إلى 35 مليون دينار تعزز خطط سداد والتوسع

أقدمت شركة محلية على تحديث اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية، بعد إلغاء الاتفاقية السابقة، لترتفع قيمة التسهيلات إلى 35 مليون دينار مقارنة بـ 25 مليون دينار سابقاً.

6 تغييرات متسارعة تمهد لتحولات جذرية في قرارات شركات مدرجة

تشهد سوق الأسهم تحركات لافتة على صعيد هياكل الملكية، حيث سجلت شركتان مدرجتان تغييرات ملحوظة في تركيبة مساهمتهما، مع بروز دور الأفراد في هذه التحولات. وتشير المعطيات إلى أن هذه

7 إعادة هيكلة لرفع الكفاءة وترشيد التكاليف

تتجه شركة محلية مدرجة إلى تنفيذ خطة لإعادة هيكلة أنشطتها، من خلال إدخال تعديلات على نظامها الأساسي، بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التشغيلية والاستراتيجية. وتركز الخطة على تعزيز الكفاءة التشغيلية وترشيد التكاليف، إلى جانب مواءمة الأنشطة المرخصة مع النشاط الفعلي للشركة.

8 تخارج عقاري خارجي لتعزيز السيولة وتحسين الإيرادات

شهد القطاع العقاري تحركات لافتة في اتجاه التخارج، حيث قامت شركة مدرجة ببيع أحد أصولها العقارية خارج الكويت في دولة مجاورة، بهدف تعزيز

وتستهدف الشركة من هذه الخطوة التركيز على الأنشطة ذات الأولوية، بما يدعم استدامة النمو ويعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات السوقية.

السيولة والوفاء بالتزامات مالية قائمة. وتشير التوقعات إلى أن هذه الخطوة ستنعكس إيجاباً على ميزانية الشركة، من خلال تحسين

9 اندماج شركتين تابعتين لتقليل المصروفات وتعزيز الكفاءة

وافقت شركة مدرجة على دمج شركتين تابعتين لها بطريق الضم، في خطوة تستهدف تقليل المصروفات التشغيلية وتجنب أعباء مالية غير ضرورية. ويأتي هذا القرار ضمن خطة أوسع لإعادة تنظيم الهيكل التشغيلي للشركة وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد.

وتشير التقديرات إلى أن عملية الدمج ستسهم في توحيد الجهود وتقليل الازدواجية في الأنشطة، ما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركة خلال الفترات المقبلة.

10 عقد مليوني للتخلص من مواد خطرة

وقعت شركة مدرجة عقداً بملايين الدنانير مع ممثلي شركتين تعملان في قطاع الطاقة، لتنفيذ أعمال متخصصة في التخلص من مواد خطرة، ويعد هذا العقد خطوة مهمة تعزز من حضور الشركة في هذا المجال الحيوي، الذي يشهد طلباً متزايداً على الخدمات البيئية المتخصصة.

ويرى مراقبون أن مثل هذه العقود تسهم في دعم الإيرادات التشغيلية للشركات، إلى جانب تعزيز سمعتها في تنفيذ المشاريع ذات الطابع الفني والتقني، ما يفتح أمامها آفاقاً جديدة للتوسع في المستقبل.

مستوى الإيرادات وتخفيف الضغوط المالية، في وقت تسعى فيه الشركات العقارية لإعادة ترتيب أوضاعها المالية في ظل التحديات الراهنة.

قانون الاحتكار.. يروّض أسعار العقار

نزول حقيقي يطال الأراضي
الغضاء والبيوت الجاهزةهبوط قيمة مبيعات القطاع بنسبة
46% لتستقر عند 91 مليون دينار

2

شواغر المناطق الخارجية تفرض
واقعاً سعرياً للعقار الاستثماري

1

عقارات الكويت 2026: زمن "الواقعية السعرية"

السوق العقاري يمر بمرحلة تصحيح جبري ونزول حقيقي في الأسعار نتيجة التشريعات الجديدة

72%↓

تراجع حاد في
التداولاتشهد الربع الحالي شللاً
مؤقتاً في السيولة
العقارية مقارنة بالفترات
السابقة.قانون الاحتكار
يروّض
أسعار الأراضيتفعيل رسوم الأراضي
الغضاء أجبر كبار العقاريين
على زيادة المعروض
لتجنب التكاليف.نزول حقيقي في
قطاع
السكن الخاصانخفاض متوسط سعر
الوحدة بنسبة 15% مع
تراجع ملموس في
أسعار البيوت الجاهزة.نصيحة للمشتري:
الترهيب التريث
وقوة التفاوضالوقت الحالي يصب في
مصلحة المشتري مع
وفرة العروض وتوقع
انخفاضات إضافية.صمود القطاع
التجاري
مقابل الاستثماريبينما تراجعت تداولات
الاستثماري 9%، حافظ
التجاري على استقراره
استقراره كملاد آمن.

كتب خالد فهاد

أسباب وراء هبوط الأسعار

لا يمكن عزو التراجع الحالي للعوامل الموسمية (مثل شهر رمضان وعيد الفطر) فحسب، بل هناك عوامل «جيوعضوية» أعمق:

1 - السياسة النقدية:

استمرار مستويات الفائدة المرتفعة جعل تكلفة التمويل العقاري باهظة على الأفراد والشركات.

2 - تفعيل قانون امكافحة الاراضي الغضاء

ساهم تفعيل قانون فرض الرسوم على الاراضي الغضاء في هبوط

اسعار العقار السكني كما ان توجه الدولة نحو طرح مدن سكنية جديدة وتفعيل الشراكة مع المطور العقاري العالمي قلل من حدة المضاربة على الأراضي الحالية.

3 - العامل النفسي:

يسود شعور لدى شريحة واسعة من المشتريين بأن «الأسعار ستتنخفض أكثر»، مما أدى إلى تأجيل قرارات الشراء وانتظار القاع السعري.

مرحلة فرز

نهاية الربع الأول وبداية الربع الثاني من 2026 ولوحظ ثبات في القيمة الإيجارية مع ارتفاع في نسبة الشواغر في بعض المناطق مثل «المهولة» و«الفحيحيل»، ما دفع المستثمرين للمطالبة بخصومات سعرية عند الشراء لضمان تحقيق عائد سنوي لا يقل عن 6% إلى 7%.

وسجل القطاع الاستثماري في الأسبوع الأخير من أبريل 21 صفقة فقط، تركزت أغلبها في محافظة حولي والأحمدي.

القطاع التجاري

على عكس السكني والاستثماري، أظهر القطاع التجاري صموداً ملفتاً، فالسيولة العقارية الكبرى لا تزال تجد في المجمعات التجارية ملاذاً آمناً، خاصة في ظل استقرار حركة الاستهلاك المحلي.

تم تسجيل صفقات «نوعية» خلال أبريل في منطقة العاصمة والقبلة، حافظت فيها الأسعار على مستوياتها المرتفعة، نظراً لندرة المعروض في هذه المناطق الحيوية.

تشير البيانات المجمعة من إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل، بالإضافة إلى تقارير المؤسسات المصرفية الكبرى، إلى أن شهر مارس وأوائل أبريل 2026 شهدا تراجعاً حاداً في إجمالي قيمة السيولة العقارية.

وسجلت التداولات في مارس تراجعاً بنسبة بلغت نحو 72% مقارنة بفيبرابر السابق له، وهو رقم يعكس حالة «الشلل المؤقت» التي أصابت السوق.

وفي الأسبوع الثاني من أبريل (الفترة من 12 إلى 16 أبريل)، بلغت قيمة السيولة المتداولة 74.4 مليون دينار كويتي موزعة على 101 صفقة، ورغم كونه تحسناً عن الأسبوع الذي سبقه، 51.9 مليون دينار، إلا أنه لا يزال دون المستويات التاريخية لنفس الفترة من الأعوام السابقة.

العقار الاستثماري

لم يكن القطاع الاستثماري بمنأى عن هذا التراجع؛ فقد شهدت قيمة تداولات هذا القطاع انخفاضاً بنسبة 9% مع

قطاع السكن الخاص

يعتبر السكن الخاص هو الترمومتر

ارتفاع نسبة
المساحات الخالية
في المهولة
والفحيحيل يهدد
عوائد الـ 7%السكن الخاص
يستحوذ على
75% من إجمالي
عدد صفقات
السوق في أبريلانخفاض قيمة
صفقات أبريل
بنسبة 15% رغم
ثبات عدد البيوع
المنفذةتراجع سيولة
القطاع
الاستثماري بنسبة
9% مع بداية
الربع الثاني
من 2026

التوزيع الجغرافي للسيولة

تصدرت محافظة الأحمدية المشهد من حيث عدد الصفقات بواقع 32 صفقة، تلتها محافظة حولي بـ 21 صفقة، بينما جاءت محافظة الجهراء في المركز الأخير من حيث القيمة، ما يعكس تركيز القوة الشرائية في المناطق التقليدية والاستثمارية.

نصائح للقبليين على شراء العقارات

في ظل هذا المشهد، تبرز ثلاث نصائح جوهرية: 1 - للمشتري السكن الخاص: التريث ومراقبة المناطق التي تشهد وفرة في العروض، فالتفاوض الآن أقوى لصالح المشتري. 2 - للمستثمر: التركيز على العقارات ذات الدخل التشغيلي الواضح والابتعاد عن الأراضي الغضاء في الوقت الراهن. 3 - للبائع: إذا لم تكن مضطراً للسيولة، فإن العقار في الكويت تاريخياً يمرض ولا يموت، لكن العودة للقمم السعرية السابقة قد تستغرق وقتاً.

في ظل هذا المشهد، تبرز ثلاث نصائح جوهرية: 1 - للمشتري السكن الخاص: التريث ومراقبة المناطق التي تشهد وفرة في العروض، فالتفاوض الآن أقوى لصالح المشتري. 2 - للمستثمر: التركيز على العقارات ذات الدخل

دراسة قانونية

المستفيد الفعلي بين الشفافية وتعقيدات الملكية في الشركات

أ. نادين شعيتو:

في ظل التحولات المتسارعة في بيئة الشكل القانوني للكيانات أو البيانات الأعمال وتزايد تشابك الهياكل التجارية والمالية، برزت الحاجة إلى تطوير أدوات قانونية أكثر دقة قادرة على مواكبة هذا التعقيد. فلم تعد المسألة تقتصر على

تصاعد الاهتمام العالمي بمبادئ الشفافية والحوكمة، أصبحت مسألة تتبع الملكية الحقيقية عنصراً محورياً في تعزيز نزاهة التعاملات التجارية والحد من المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية.

الشكل القانوني للكيانات أو البيانات الأعمال وتزايد تشابك الهياكل التجارية والمالية، برزت الحاجة إلى تطوير أدوات قانونية أكثر دقة قادرة على مواكبة هذا التعقيد. فلم تعد المسألة تقتصر على

من نقطة البدء، يُعد المستفيد الفعلي من المفاهيم القانونية المستقرة في العديد من التشريعات الحديثة، ويُقصد به الشخص الطبيعي الذي يملك أو يسيطر في النهاية على العوائد أو المنافع المالية المحققة من نشاط شركة أو كيان اعتباري. ويأتي الإفصاح عن هويته كأداة محورية لتعزيز الشفافية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحد من صور الفساد وسوء استخدام الهياكل القانونية.

وقد اتجهت النظم التشريعية المختلفة إلى ترسيخ الالتزام بالإفصاح عن المستفيد الفعلي ضمن أطر تنظيمية ورقابية متعددة، تجسدت في صور أبرزها:

- تبني قواعد تلزم الكيانات بتوثيق بيانات المستفيد الفعلي ضمن سجلاتها الداخلية بما يعزز الحوكمة والامتثال.

- تشديد متطلبات الإفصاح عن الملكية الحقيقية بهدف منع استخدام الكيانات الاعتبارية كوسيلة لإخفاء العوائد غير المشروعة أو التهرب من الالتزامات القانونية.

- إنشاء سجلات للملكية الفعلية لدى الجهات المختصة، بما يعزز الشفافية ويحد من التلاعب بهياكل الملكية.

- إلزام المؤسسات المالية بإجراءات «اعرف عميلك» والتحقق من هوية المستفيد الفعلي باعتباره عنصراً جوهرياً في منظومة مكافحة الجرائم المالية.

- تطوير أنظمة رقابية متقدمة تفرض الإفصاح وتحدد المسؤوليات وتقرر جزاءات عند الإخلال بالالتزامات التنظيمية.

وفي السياق ذاته، استقرت الاتجاهات التنظيمية الحديثة على إلزام الجهات الخاضعة للرقابة بوضع سياسات واضحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تشمل تحديد المستفيد الفعلي وتحديث بياناته بشكل دوري، بما يعزز من متطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية.

كما تلزم هذه الجهات بمجموعة من الالتزامات الجوهرية، أبرزها:

- وضع سياسات وإجراءات مكتوبة وفعالة للامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك حفظ السجلات والتعاون مع الجهات المختصة.

- ضمان استيعاب العاملين والمستشارين لمتطلبات الامتثال وتطبيقها بشكل دقيق.

- مراجعة وتحديث السياسات بشكل دوري لضمان فعاليتها، بما يشمل تقييم أنظمة كشف العمليات المشبوهة، وجودة



وفي هذا الإطار، يُعرف المستفيد الفعلي بأنه الشخص الطبيعي الذي يملك أو يسيطر بشكل نهائي على الكيان الاعتباري، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال نسب ملكية أو حقوق تصويت أو عبر أدوات السيطرة الإدارية.

ويتم تتبع المستفيد الفعلي عبر مختلف طبقات الملكية، وفي حال تعذر تحديده يُعتمد بمن يمارس السيطرة الفعلية، وإن تعذر ذلك يُعد المسؤول التنفيذي الأعلى هو المستفيد الفعلي.

وتبرز الإشكالية القانونية في الحالات التي تتعارض فيها الحقيقة الاقتصادية مع القيود النظامية، مما يخلق حالة من التوتر بين متطلبات الإفصاح ومتطلبات النظام العام.

وفي المقابل، تكون الإشكالية أقل حدة في الترتيبات القانونية الواضحة التي لا تنطوي على تحايل، وكذلك في الشركات المساهمة غير المدرجة التي تعتمد على سجلات رسمية للمساهمين، مما يسهل تحديد الملكية الفعلية.

وفي المحصلة، تظل الإشكالية الجوهرية قائمة بين تعزيز الإفصاح عن المستفيد الفعلي من جهة، والقيود المرتبطة بالنظام العام من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي تطوير أطر

تشريعية أكثر وضوحاً تحقق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمار، ومنع التحايل على القواعد القانونية المنظمة للنشاط التجاري.

على الفئات عالية المخاطر، مع الالتزام بأي متطلبات رقابية إضافية.

ويُضاف إلى ذلك ضرورة تطوير آليات فعالة لتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة مع ضمان سريتها، بما يعزز من كفاءة أنظمة الامتثال والرقابة الداخلية.

وفي السياق التطبيقي، تُبرز بعض القطاعات المنظمة، ومنها قطاع التأمين، أهمية الالتزام بإجراءات دقيقة للتحقق من هوية العملاء باعتبارها ركيزة أساسية في إدارة المخاطر.

غير أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن المستفيد الفعلي يثير إشكالات قانونية دقيقة، خاصة في ظل القيود المتعلقة بملكية الأجانب في بعض أنواع الشركات، حيث تتقاطع متطلبات الشفافية

مع اعتبارات النظام العام. وقد أدت بعض الممارسات الاستثمارية إلى استخدام ترتيبات شكلية لتسجيل الحصص بأسماء أطراف محلية مقابل اتفاقات خفية تحدد المالك الحقيقي، وهو ما يثير إشكاليات قانونية عند نشوء النزاع، وقد يترتب عليه بطلان التصرف إذا ثبتت الصورية أو مخالفة النظام العام.

وقد استقر الاتجاه القضائي على أن مخالفة القواعد الأمانة المتعلقة بالملكية تؤدي إلى البطلان المطلق، ولا يُعتمد بأي اتفاقات صورية أو أوراق عرفية تهدف إلى التحايل على القانون، حتى وإن تم توثيقها، طالما ثبت مخالفتها للحقيقة القانونية أو الاقتصادية.

يتم فيها الدفع عبر أطراف ثالثة دون مبرر واضح.

ثانياً: المخاطر الجغرافية

وتشمل المخاطر المرتبطة بالدول ذات الأنظمة الضعيفة في مكافحة غسل الأموال، أو الدول عالية المخاطر، أو الخاضعة للعقوبات، أو التي تتسم بارتفاع معدلات الفساد أو ارتباطها بأنشطة غير مشروعة، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بمكان تأسيس العميل أو الأطراف المقابلة له.

ثالثاً: مخاطر المنتجات والخدمات وقنوات التقديم

وتشمل المعاملات غير الشفافة أو المجهولة، أو التي تتم دون حضور العميل، أو التي يتم تمويلها من مصادر غير معروفة أو عبر أطراف لا تربطها علاقة واضحة بالمعاملة.

وفي حال ارتفاع مستوى المخاطر، يتعين تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة، والتي تشمل تحليل بيانات العميل، ودراسة طبيعة العلاقة، وتقييم الهياكل القانونية المعقدة، وفحص مصادر الأموال، وتشديد الرقابة على العمليات غير المباشرة أو ذات الأطراف الثالثة.

كما يجب اعتماد إطار شامل لإدارة المخاطر يتضمن تصنيف العملاء، وتحديث البيانات بشكل مستمر، وتطبيق إجراءات مشددة

الإبلاغ، ورفع كفاءة العاملين في مجالات الامتثال.

وبذلك يتضح أن الاتجاه التشريعي العام يسير نحو تعزيز مكانة المستفيد الفعلي كعنصر محوري في منظومة الشفافية المالية ومكافحة الجرائم الاقتصادية.

وفي إطار إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتعين على الجهات الخاضعة للرقابة تطبيق سياسات دقيقة لقبول العملاء والتعامل معهم، وفقاً لمبدأ العناية الواجبة والعناية المستمرة، وبما يتناسب مع طبيعة العميل ونشاطه وحجم تعاملاته، إضافة إلى قنوات تقديم الخدمات

والمنتجات. كما يتطلب الأمر إجراء تقييم شامل ودوري للمخاطر، يشمل المخاطر المرتبطة بالمنتجات والتقنيات الجديدة، على أن يتم توثيق هذه التقييمات والاحتفاظ بها وإتاحتها للجهات الرقابية عند الحاجة.

وتشمل عناصر تقييم المخاطر ما يلي:

أولاً: مخاطر مرتبطة بالعملاء

وتتضمن تحليل خلفية العميل، وطبيعة نشاطه، والعلاقات غير الاعتيادية، والكيانات ذات الهياكل المعقدة، والعملاء غير المقيمين، والأشخاص ذوي النفوذ السياسي، والحالات التي لا تتضح فيها مصادر الثروة، أو التي

4

مفهوم المستفيد
الفعلي وأبعاده
القانونية

3

التحديات العملية
في تحديد
المستفيد الفعلي

2

تصنيف المخاطر
في العلاقات
والأنشطة التجارية

1

الإفصاح عن الملكية
الفعلية كأداة
لتعزيز الشفافية

الاقتصاد العالمي في عين العاصفة: قراءة لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2026

مسارات الاقتصاد العالمي بين شبك الركود وفرص التعافي التقني

2 احتمالية تراجع النمو العالمي لـ 2.0% وتضخم قياسي عند 6.0%

1 توقعات بانخفاض النمو إلى 2.5% وارتفاع التضخم لـ 5.4%



أكد التقرير الأسبوعي لشركة الشلال للاستشارات الاقتصادية أن تقديرات صندوق النقد الدولي تعكس استمرار تحرك الاقتصاد العالمي في بيئة تتسم بارتفاع عدم اليقين، مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وفي مقدمتها الحرب في الشرق الأوسط، وما تفرضه من ضغوط على معدل التضخم والأوضاع المالية وأسواق السلع. وفي ظل الظروف الراهنة، يواجه الاقتصاد العالمي مساراً هشاً تحيط به مخاطر مرتفعة وتباين في التأثيرات بين الدول، مع بقاء احتمالات التصعيد والتوترات التجارية من أبرز مصادر القلق. وفي المقابل، تظل فرص التحسن قائمة عبر التقدم التقني والإصلاحات، شريطة تبني سياسات اقتصادية متماسكة تعزز الاستقرار والقدرة على التكيف.

ويعرض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في ثلاث سيناريوهات مختلفة بسبب عدم استقرار الأحداث الجيوسياسية. السيناريو الأول، وهو ما يمكن أن يقال عنه متفائل إلى حد ما ويفترض أن الصراع الحالي قصير الأجل، حيث يميل إلى تحقيق الاقتصاد العالمي نمواً بنحو 3.1%، مع انخفاض التوقعات بنحو 0.2% عن تقرير يناير 2026، وارتفاع معدلات التضخم من 4.1% لعام 2025 إلى نحو 4.4% لعام 2026. السيناريو الثاني، يمثل في امتداد فترة الحرب واحتمالية إغلاق مضيق هرمز لفترة أطول، واستمرار الهجوم على منشآت الطاقة الحيوية، مما يخفض توقعات النمو إلى نحو 2.5% ويرفع معدلات التضخم إلى نحو 5.4%. أما السيناريو الثالث، وهو أكثر السيناريوهات حدة وتشاؤماً، فهو يفترض امتداد اختلال توازن أسواق الطاقة حتى العام المقبل، ما يؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود بنمو بنسبة 2.0% للعام الجاري والعام المقبل، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى 6.0%. أما على المستويات القطرية، فقد ثبت الصندوق توقعاته لنمو اقتصادات الدول المتقدمة، أي من المقرر لها أن ترتفع بنحو 1.8% و1.7% للعامين على التوالي (2026 و2027). ولمجموع الدول الناشئة والنامية، بلغ الخفض لعام 2026 بنحو 0.3%، بينما رفع من معدل توقعاته بنسبة

الفترة المقارنة الموقع الجغرافي	تقرير يناير 2026		التغير ما بين أبريل 2026 ويناير 2026		تقرير أبريل 2026	
	2026	2027	2026	2027	2026	2027
الناتج العالمي	3.2	3.3	-0.2	0.0	3.1	3.2
الاقتصادات المتقدمة	1.7	1.8	0.0	0.0	1.8	1.7
الولايات المتحدة	2.0	2.4	-0.1	0.1	2.3	2.1
منطقة اليورو	1.4	1.3	-0.2	-0.2	1.1	1.2
ألمانيا	1.5	1.1	-0.3	-0.3	0.8	1.2
اليابان	0.6	0.7	0.0	0.0	0.7	0.6
المملكة المتحدة	1.5	1.3	-0.5	-0.2	0.8	1.3
اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	4.1	4.2	-0.3	0.1	3.9	4.2
آسيا الناشئة والنامية	4.8	5.0	-0.1	0.0	4.9	4.8
الصين	4.0	4.5	-0.1	0.0	4.4	4.0
الهند	6.4	6.4	0.1	0.1	6.5	6.5
أوروبا الصاعدة والنامية	2.4	2.3	-0.3	-0.3	2.0	2.1
روسيا	1.0	0.8	0.3	0.1	1.1	1.1
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	4.0	3.9	-2.0	0.6	1.9	4.6
المملكة العربية السعودية	3.6	4.5	-1.4	0.9	3.1	4.5

*جميع الأرقام هي نسب مئوية.

تتحقق ضمن حدود المنطق، ما يعني أن المخاطر السلبية قد تكون أعلى من تلك التي يعكسها السيناريو الأساسي.

التذكير، أن الفرضيات التي تقوم عليها، لا سيما تلك المتعلقة باستقرار أسعار الطاقة أو انحسار التوترات الجيوسياسية، قد لا

عام، إلا أنها تظل عرضة لهوامش خطأ واسعة، خاصة في ظل بيئة عالمية تتسم بسرعة التغير وصعوبة التنبؤ. ولا بد من

يعوض بعض هذا التراجع بزيادة نسبة نموه بنحو 0.9% لعام 2027. ورغم أهمية هذه التقديرات كمؤشر

0.1% لعام 2027. وضمن الدول المتقدمة، بلغت التوقعات بخصف للولايات المتحدة الأمريكية بنحو 0.1% لعام 2026 وزيادة بنحو 0.1% لعام 2027. أما بالنسبة للخصم التجاري الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، أو الصين، فقد قدر الصندوق انخفاض نموها بنحو 0.1% لعام 2026، مع الإبقاء عند نسبة النمو ذاتها لعام 2027. ومعدلات النمو المتوقعة للاقتصاد الصيني جاءت بنحو 4.4% و4.0% للعامين على التوالي، مع تأكيد التوقعات أن نمو الصين سيبلغ نحو 1.9 ضعف نمو الولايات المتحدة الأمريكية في العامين 2026 و2027. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أكثر المتضررين من الأحداث الجارية، وضمنها الاقتصاد السعودي وهو أكبر اقتصادات دول الإقليم، وما يمكن أن يمثل من انعكاس على اقتصادات الدول الخليجية الأخرى. إذ بلغت نسبة الخفض له بنحو 1.4% في عام 2026، على أن

63.3% من الشركات المدرجة تتداول بأسعار تفوق قيمتها الدفترية

تراجع السيولة يعمق الفجوة بين الأسعار السوقية والقيم الدفترية لشركات البورصة

4 انخفاض حاد بنسبة 44.6% في مطلع 2026 مقابل نمو قياسي في 2025

3 شركة تنجح في مضاعفة قيمتها الدفترية مرتين في السوق

تسطره بياناتها المالية المراقبة والمدققة من قيم دفترية لها. ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة لكامل

حدود المنطق مع انخفاض السيولة إضافة إلى مخاطر اضطراب البيئة الجيوسياسية. ولا تزال هناك شركات مدرجة عديدة تعاني من فجوة سالبة، وبعضها يعاني من فجوة واسعة ما بين أسعار السوق لأسهمها وما

نهاية مارس 2026 نحو 5.5% مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2025، بعد أن كسب نحو 21.0% في عام 2025، وحركة المؤشر خلال العام الجاري كانت في نفس اتجاه حركة السيولة، وذلك في

44.6% - خلال الربع الأول 2026 مقارنة مع سيولة الربع الأول 2025، في حين ارتفعت بنحو 79.2% لكامل عام 2025 مقارنة بمستواها لكامل عام 2024. وفقد المؤشر العام لبورصة الكويت في

يفترض أن تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في أي بورصة دالة طردية بمستوى السيولة، بمعنى أن مستوى الأسعار يفترض أن يرتفع كلما ارتفعت سيولة البورصة. وسيولة بورصة الكويت انخفضت بنحو



5 تلازم مسار المؤشر العام مع مستويات السيولة خلال الربع الأول

6 51 شركة مدرجة تباع بأقل من قيمتها الدفترية بنهاية مارس 2026



عام 2025 وإقفال أسعار نهاية مارس الفائت، أي نهاية الربع الأول 2026، تشير إلى أن 35 شركة مدرجة أو نحو 25.2% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية، ونحو 53 شركة أخرى أو نحو 38.1% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1% - 99%، أي أن 88 شركة أو نحو 63.3% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية. ما تبقى أو نحو 36.7% من الشركات المدرجة أو 51 شركة، تباع بخفض على قيمتها الدفترية، ضمنها 32 شركة أو نحو 23.0% من الشركات المدرجة تباع عند مستوى خصم يراوح ما بين 1% - 29%، و 14 شركة أخرى أو نحو 10.1% من الشركات المدرجة تباع بمستوى خصم يراوح ما بين 30% - 49% على قيمها الدفترية. وتعاني 5 شركات أي نحو 3.6% من عدد الشركات المدرجة، مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمتها الدفترية وأسعارها السوقية، إذ يبلغ مستوى الخصم 50% وأكثر. وكان عدد الشركات التي تباع بأقل من قيمة أسهمها الدفترية في نهاية عام 2025 أقل، حيث بلغ عددها 40 شركة أو نحو 28.8% من عدد الشركات المدرجة حينها، أي انخفاض السيولة ساهم في اتساع تلك الفجوة. استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقها وضمن شركات كل سوق فيهما قد يكون سبب، حيث اتجهت سيولة الربع الأول 2026 بنسبة 79.7% إلى السوق الأول، أي زادت نسبة التركيز لصالحه بعد أن كان نصيبه نحو 56.4% لمجموع عام 2025، وحتى ضمنه حصص نصف شركاته على نحو 81.9% من سيولته تاركة نحو 18.1% للنصف الآخر. وبشكل عام، حظيت نصف شركات السوقين (الأول والرئيسي) على نحو 97.0% من سيولة البورصة، بينما لم يحظ النصف الآخر سوى على 3.0% من تلك السيولة. لذلك، كان فائض سيولة بعض الشركات الصغيرة أثر طاع على الفارق الإيجابي بين أسعارها وقيمتها الدفترية، في حين أن شحة سيولة بعض الشركات أبقى الفجوة بهبوط أسعارها دون قيمتها الدفترية.

بين طفرة «مسقط» وتراجع «تداول»: قراءة في المتغيرات المالية لأسواق المنطقة

بورصات الخليج تفقد 13.5 مليار دولار من سيولتها في الربع الأول 2026

8 بورصة مسقط تغرد خارج السرب: قفزة تاريخية في السيولة بنسبة 719%

7 انكماش جماعي... السيولة الإجمالية لأسواق الخليج تهبط بنسبة 8.4%



أسواق فقط في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالفت 4 أسواق مسار سيولتها مع مسار المؤشرات.

9 صدمة دبي... أعلى خسائر في مؤشرات الإقليم رغم نمو التداولات بـ 48%

انخفض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 160.6 مليار دولار أمريكي في الربع الأول 2025 إلى مستوى 147.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول 2026، أي حققت السيولة انخفاضا بحدود 8.4%. ومعظم ذلك الانخفاض جاء من تراجع السيولة المطلقة للسوق السعودي وإن كان أقل الأسواق انخفاضا نسبياً، وإضافة جاءت من انخفاض سيولة بورصتي البحرين والكويت، في المقابل كان هناك ارتفاع في سيولة البورصات الأربعة الأخرى خلال الفترة ذاتها. أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب بورصة مسقط وبتحقيقها 719.7% مقارنة بسيولة الربع الأول 2025، وحققت مؤشرها أعلى المكاسب في الإقليم وبنحو 39.2%. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققه سوق دبي وبنحو 48.3%، بينما حقق مؤشره أعلى الخسائر وبنسبة 10.1% - وحققت بورصة قطر ثالث أعلى ارتفاع نسبي في السيولة بنحو 18.2%، فيما حقق مؤشرها خسائر بنحو 5.3%. وأخيراً، جاء سوق أبوظبي في المرتبة الرابعة من حيث الارتفاع النسبي في سيولته وبنحو 7.5%، وكذلك خالف مؤشره مسار سيولته وحققت أقل الخسائر في الإقليم وبنحو 4.7%. وفي الجانب الآخر، انخفضت سيولة بورصة البحرين بنحو 88.5%، ومعها فقد مؤشره نحو 8.1%، أي ثاني أعلى الخسائر في الإقليم. تليها بورصة الكويت بانخفاض سيولتها بنسبة 44.6%، مع انخفاض مؤشرها بنسبة 5.5% - وجاءت سيولة السوق السعودي منخفضة بنسبة 19.7% - مع مخالفة سيولته مسار مؤشره وتحقيقه مكاسب بحدود 7.2%. ذلك يعني أن ثلاثة

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج

تغير مؤشرات الأسواق	النسبة من الإجمالي		التغير القيمة النسبة	القيمة (السيولة) - ألف دولار أمريكي		الأسواق الخليجية
	2026	2025		الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	
%39.2	%6.3	%0.7	%719.7	8,124,728	9,253,687	بورصة مسقط
%10.1-	%11.3	%7.0	%48.3	5,406,651	16,600,654	سوق دبي المالي
%5.3-	%4.7	%3.7	%18.2	1,071,879	6,947,645	بورصة قطر
%4.7-	%16.6	%14.1	%7.5	1,703,692	24,369,753	سوق أبوظبي
%7.2	%52.8	%60.2	%19.7-	19,070,544-	77,619,329	السوق المالية السعودية
%5.5-	%8.3	%13.6	%44.6-	9,762,488-	12,139,704	بورصة الكويت
%8.1-	%0.1	%0.7	%88.5-	1,009,400-	130,658	بورصة البحرين
			%8.4-	13,535,481-	147,061,431	الإجمالي

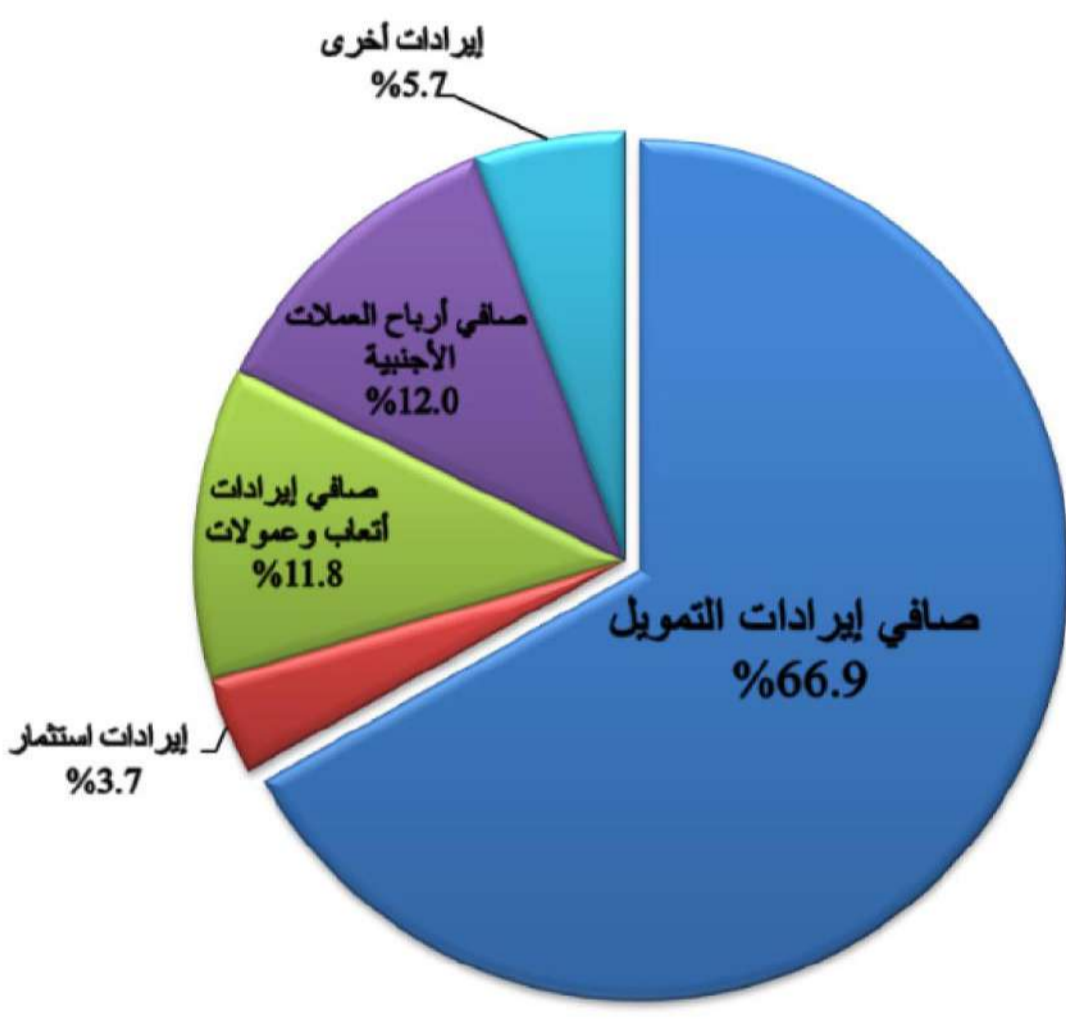
نمو قياسي يتجاوز 258% في أرباح الصرف الأجنبي

«بيتك» يحقق قفزة في الأرباح الصافية بنسبة 15.7%

11 نجاح البنك في خفض المصروفات التشغيلية رغم التوسع في الأعمال

10 أرباح المساهمين ترتفع إلى 176.5 مليون دينار كويتي بنهاية مارس

إجمالي الإيرادات التشغيلية - الربع الأول 2026



نحو 21.0 ضعف مقارنة بنحو 21.8 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنسبة 5.0% مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم وبنسبة 1.3% مقارنة مع مستواها في نهاية مارس 2025. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.6 ضعف مقارنة بنحو 2.7 ضعف.

نحو 12.2%. بينما انخفض قليلاً مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 2.0% مقارنة بنحو 2.1%. وسجلت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) ارتفاعاً ببلوغها نحو 9.59 فلس مقارنة بنحو 9.13 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E)

معظم مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت أداءً موجباً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. حيث ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 47.4% مقارنة مع 42.6%. وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.4% مقابل

دينار كويتي أي بنسبة 13.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ آنذاك نحو 19.278 مليار دينار كويتي (52.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 78.2% مقارنة بنحو 80.2%. وارتفع أيضاً، بند المستحق من البنوك بنحو 307.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.9%، وصولاً إلى نحو 3.754 مليار دينار كويتي (8.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.447 مليار دينار كويتي (8.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 1.916 مليار دينار كويتي أو بنحو 104.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 1.838 مليار دينار كويتي (5.0% من إجمالي الموجودات).

وارتفع إجمالي موجودات البنك وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 868.9 مليون دينار كويتي ونسبته 2.4%، لتصل إلى نحو 36.784 مليار دينار كويتي بعد أن كانت عند نحو 35.915 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025. وارتفعت المطلوبات بنحو 6.315 مليار دينار كويتي أو بنحو 20.7%، عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق حين بلغت آنذاك نحو 30.468 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.5% بعد أن كانت نحو 82.7%. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن

كويتي مقابل 54.8 مليون دينار كويتي. ومن جهة أخرى، انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 3.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 2.2%، ليبلغ نحو 155.7 مليون دينار كويتي مقابل نحو 159.2 مليون دينار كويتي، وجاء ذلك نتيجة انخفاض معظم بنود المصروفات التشغيلية. وتراجعت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى نحو 31.4% بعد أن كانت نحو 34.0%. وبلغت جملة المخصصات نحو 34.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بقيمة 1.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.0%. وجميع ما تم ذكره يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 44.1% مقارنة بنحو 40.5% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك بقيمة 795.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 1.9%، ليصل إلى نحو 43.555 مليار دينار كويتي مقابل نحو 42.760 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 6.694 مليار دينار كويتي أو بنسبة 18.2%، حين بلغ آنذاك نحو 36.862 مليار دينار كويتي مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 13.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.1%، وصولاً إلى نحو 21.830 مليار دينار كويتي (50.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 21.817 مليار دينار كويتي (51.0% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 2.552 مليار

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 219.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ نحو 29.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 15.7%، مقارنة مع نحو 189.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 176.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 168.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بقيمة بنحو 8.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.0%. ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وانخفاض إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 28.2 مليون دينار كويتي أي نحو 6.0%، وصولاً إلى نحو 496.4 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 468.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 13.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 4.1%، وصولاً إلى نحو 332 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 318.9 مليون دينار كويتي، وارتفع أيضاً، بند صافي أرباح العملات الأجنبية بنحو 43 مليون دينار كويتي وبنسبة 258.3%، ببلوغه نحو 59.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 16.7 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات استثمار بقيمة 36.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 66.9%، وصولاً إلى نحو 18.1 مليون دينار

البيان	2026/03/31 (ألف دينار كويتي)	2025/03/31 (ألف دينار كويتي)	القيمة التغير %
مجموع الموجودات	43,555,208	36,861,512	18.2%
مجموع المطلوبات	36,783,846	30,468,367	20.7%
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	5,627,001	5,488,663	2.5%
مجموع الإيرادات التشغيلية	496,371	468,128	6.0%
مجموع المصروفات التشغيلية	155,733	159,205	-2.2%
المخصصات	34,145	32,530	5.0%
الضرائب	55,225	44,911	23.0%
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك	176,519	168,109	5.0%
المؤشرات			
**العائد على معدل الموجودات	2.0%	2.1%	↓
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	12.4%	12.2%	↑
**العائد على رأس المال	47.4%	42.6%	↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	9.59	9.13	↑
إقبال سعر السهم (فلس)	805	795	↑
**مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	21.0	21.8	↓
**مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.6	2.7	↓

* المؤشرات المالية المنتهية في نهاية مارس 2026 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مارس 2026.



توضيح الجداول التالية التغييرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

النسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان الشركات
11.0%	57,356,419	بيت التمويل الكويتي
6.1%	31,972,886	(شركة) إنوفست (ش.م.ب)
5.7%	29,810,900	بنك الكويت الوطني
4.7%	24,367,914	بنك وربة
3.7%	19,396,935	الشركة الوطنية للتنظيف
31.2%	162,905,054	الإجمالي
النسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان القطاعات
27.5%	143,481,592	قطاع البنوك
27.0%	140,612,657	قطاع الخدمات المالية
20.5%	107,107,618	قطاع العقار
11.7%	60,786,532	قطاع الصناعة
5.2%	27,232,185	قطاع الخدمات الاستهلاكية

انخفاض أسبوعي بنسبة 0.8% .. وجردة حساب منذ بداية 2026

سيولة صاعدة تسبب عكس تيار «المؤشر العام»... و«الرشال» يتراجع بنسبة 0.8%

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الرشال). وكانت قراءة مؤشر الرشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 720.3 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.1 نقطة ونسبته -0.8% عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 17.3 نقطة أي ما يعادل -2.3% عن إقفال نهاية عام 2025.

جدول مؤشر الرشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق %	إقفال 2025	الفرق %	يوم الخميس 16/04/2026	يوم الخميس 23/04/2026	اسم الشركة	
(8.8)	903.2	(1.5)	835.9	823.5	بنك الكويت الوطني	1
(0.6)	352.6	2.1	343.3	350.6	بنك الخليج	2
(6.8)	583.5	(1.2)	550.6	543.8	البنك التجاري الكويتي	3
1.4	245.7	(4.1)	259.9	249.2	البنك الأهلي الكويتي	4
7.3	347.4	0.4	371.4	372.7	بنك الكويت الدولي	5
(1.8)	361.3	0.0	354.9	354.9	بنك برقان	6
4.8	4,402.9	(1.4)	4,679.5	4,613.4	بيت التمويل الكويتي	7
(2.9)	927.0	(1.2)	911.7	900.4	قطاع البنوك	
3.8	208.6	2.0	212.2	216.5	شركة التسهيلات التجارية	8
(8.6)	1,778.8	0.2	1,622.3	1,626.1	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(12.9)	380.0	1.9	324.7	330.9	شركة الاستثمارات الوطنية	10
6.4	275.0	(2.4)	299.9	292.7	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
(5.3)	93.1	1.0	87.3	88.2	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
(4.2)	351.1	0.5	334.8	336.5	قطاع الاستثمار	
14.0	140.0	1.9	156.6	159.6	شركة الكويت للتأمين	13
(1.7)	720.1	3.3	685.4	708.0	مجموعة الخليج للتأمين	14
(4.5)	363.3	(2.4)	355.4	346.9	الشركة الأهلية للتأمين	15
1.1	220.7	8.6	205.6	223.2	شركة وربة للتأمين	16
1.4	300.2	1.6	299.5	304.3	قطاع التأمين	
(11.4)	840.2	3.7	717.7	744.0	شركة عقارات الكويت	17
(1.9)	650.8	0.0	638.5	638.5	شركة العقارات المتحدة	18
30.8	291.4	6.9	356.6	381.2	الشركة الوطنية العقارية	19
3.6	1,827.7	0.7	1,879.1	1,893.1	شركة الصالحية العقارية	20
(0.5)	507.1	2.7	491.5	504.8	قطاع العقار	
(12.4)	473.4	5.2	394.3	414.8	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	21
0.2	640.7	6.5	603.0	642.2	شركة أسمنت الكويت	22
(5.9)	839.3	0.8	783.0	789.4	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	23
(7.4)	445.5	3.8	397.5	412.6	قطاع الصناعة	
(11.3)	941.6	(2.6)	856.8	834.9	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
0.0	1,098.5	0.7	1,090.7	1,098.5	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
15.2	881.4	(6.6)	1,087.4	1,015.6	شركة الاتصالات المتنقلة	26
3.6	107.9	(1.7)	113.7	111.8	شركة سنرجي القابضة	27
8.2	808.3	(4.6)	916.3	874.4	قطاع الخدمات	
(11.9)	90.8	1.7	78.7	80.0	شركة نقل وتجارة المواشي	28
(0.6)	436.8	0.1	433.8	434.2	قطاع الأغذية	
(1.5)	1,000.7	1.5	971.2	986.0	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	29
(0.4)	196.6	0.4	195.1	195.9	الشركات غير الكويتية	
(2.3)	737.6	(0.8)	726.4	720.3	مؤشر الرشال	

مؤشر الرشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

تأكيد جديد لريادته في تبني أفضل ممارسات التحول الرقمي وتطوير تجربة العملاء

بنك الكويت الوطني يفوز بجائزة «تعزير النمو» العالمية للتميز 2026

«الوطني» نجح في تحويل بيانات تفاعل العملاء والرؤى المستخلصة من منصات التواصل الاجتماعي إلى أدوات تدعم نمو أعمال البنك



عبدالحسن الرشيد يتسلم الجائزة

وتهدف جوائز «إمبليفاي» السنوية للتميز إلى إبراز العلامات التجارية والمؤسسات التي تنتهج أفضل الممارسات في توظيف الحلول الرقمية لتحقيق أداء متميز في تفاعل العملاء، والابتكار، والكفاءة التشغيلية، حيث جرى اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم ضمت قيادات تنفيذية في «إمبليفاي» إلى جانب نخبة من خبراء القطاع على المستوى الدولي.

وبحسب نتائج أبحاث مؤشر التجربة الشاملة العالمي الصادر عن مؤسسة فورستر، فإن الشركات التي تنجح في الوفاء بوعدها التجارية من خلال التجارب التي تقدمها عبر جميع نقاط التواصل مع العملاء تكون في موقع يؤهلها للتفوق على منافسيها، وتحقيق نمو في الإيرادات يصل إلى

3.5 أضعاف، إضافة إلى تعزيز كبير في مستويات ولاء العملاء والاحتفاظ بهم. وتسلب هذه الأبحاث الضوء على أهمية تبني استراتيجية تجربة موحدة تدمج بين وسائل التواصل الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية، وخدمات العملاء، باعتبارها عاملاً أساسياً لنجاح الأعمال.

ويعد فوز بنك الكويت الوطني بجائزة «تعزير النمو» من «إمبليفاي» إضافة جديدة إلى سجل البنك الحافل بالإنجازات والتكريمات الدولية، كما يؤكد مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في تبني أفضل الممارسات العالمية في التحول الرقمي وتطوير تجربة العملاء، بما يدعم استراتيجيته طويلة الأمد ويعزز دوره المحوري في تطوير القطاع المصرفي في الكويت والمنطقة.

في الأسواق، وتحسين مستويات الاحتفاظ بالعملاء.

كما يعكس هذا التكريم التزام «الوطني» بتطوير نموذج تجربة عملاء متكامل يتمحور حول توحيد قنوات التواصل والخدمة، والاستفادة من الرؤى المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والذكاء الاجتماعي، وتحليلات البيانات، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متناسقة وفعالة عبر مختلف نقاط التواصل الرقمية.

وتمنح «إمبليفاي» جائزة «تعزير النمو» للمؤسسات التي تظهر قدرة واضحة على تسريع نمو الأعمال من خلال الاستخدام المتكامل للحلول المنصة في مجالات التحليل تفاعل العملاء، وقياس أداء الحملات الرقمية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتحقيق التكامل بين قنوات التسويق وخدمة العملاء.

أعلن بنك الكويت الوطني عن فوزه بجائزة «تعزير النمو» (Award) وذلك ضمن جوائز «إمبليفاي» للتميز لعام 2026، والتي تعد من أبرز الجوائز العالمية التي تكرم المؤسسات الرائدة في مجالات تفاعل العملاء وذكاء البيانات.

يأتي فوز «الوطني» بهذه الجائزة المرموقة من منصة «إمبليفاي» العالمية المتخصصة في التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة التفاعل الرقمي، تقديرًا لنجاحه في الاستخدام الاستراتيجي للحلول الرقمية المتقدمة، وتحويل بيانات تفاعل العملاء والرؤى المستخلصة من منصات التواصل الاجتماعي إلى أدوات مؤثرة في دعم نمو أعمال البنك، وتعزيز حضوره

لتعزيز تجربة العملاء وتوسيع حلول الخدمات المصرفية الرقمية

بنك الخليج يجدد اتفاقية التعاون الاستراتيجية مع ماستركارد

2 ديميتريوس دوسيس: نواصل التزامنا بتمكين عملاء بنك الخليج عبر تقنيات الدفع بمستوى عالمي

1 سامي محفوظ: أولويتنا تقديم تجارب مصرفية سلسة وأمنة ومبتكرة تبسط حياة عملائنا اليومية



سامي محفوظ وديميتريوس يوقعان اتفاقية التعاون

فخورون بدعم طموح بنك الخليج ليكون بنك المستقبل في الكويت، والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035.

ويمثل تجديد الاتفاقية منصة استراتيجية لتطوير ابتكارات قائمة على احتياجات العملاء، تستجيب للتغيرات في السلوكيات والتفضيلات المالية. كما يتيح لبنك الخليج مواصلة توسيع نطاق حلول الدفع والخدمات الرقمية، مع الحفاظ على تركيز قوي على موثوقية الخدمة، وحماية البيانات، والتفاعل المخصص مع العملاء.

ومن خلال هذا التعاون، يؤكد بنك الخليج دوره كشريك مالي موثوق ملتزم بدعم الأهداف الشخصية والمهنية لعملائه. وبلاستثمار المستمر في التكنولوجيا والكفاءات والشراكات، يواصل البنك التزامه بتقديم قيمة مستدامة على المدى الطويل، وتعزيز علاقات العملاء، والمساهمة الإيجابية في تطوير القطاع المصرفي في دولة الكويت.

بين بنك الخليج وماستركارد أسفر عن الإطلاق الناجح لعدد من حلول البطاقات والدفع الموجهة للعملاء، والتي لاقت اعتماداً واسعاً واستحساناً كبيراً. وقد ساهمت هذه المبادرات في رفع مستويات رضا العملاء، وتعزيز التفاعل، وزيادة الثقة في الخدمات الرقمية للبنك.

ومن جانبه، جدد الدكتور ديميتريوس دوسيس التزام ماستركارد بدعم رؤية بنك الخليج المرتكزة على العميل واستراتيجيته للنمو، مضيفاً «يسعدنا تعميق علاقتنا مع بنك الخليج والعمل معاً لتقديم حلول دفع مبتكرة تعزز التجارب المصرفية اليومية. ومن خلال تقنيات ماستركارد العالمية، والرؤى المستندة إلى البيانات، وقدرات الأمن السيبراني، نهدف إلى تمكين عملاء بنك الخليج بمزيد من الراحة والسرعة وراحة البال».

أضاف: «يعكس تعاوننا التزاماً مشتركاً بوضع العملاء في المقام الأول، وتعزيز التحول الرقمي، وبناء منظومة مدفوعات آمنة وشاملة. ونحن

وأسرع وأكثر سهولة في الوصول، مع الحفاظ على أعلى معايير الأمن وجودة الخدمة».

وأشار أيضاً إلى أن التعاون المتد

مدير ماستركارد في قطر والكويت. وعقب توقيع الاتفاقية، علق سامي محفوظ قائلاً: «الاتفاقية تمثل خطوة محورية في تعزيز علاقة بنك الخليج مع عملائه وتقديم قيمة حقيقية في جميع مراحل رحلتهم المصرفية».

وقال: «في بنك الخليج، عملاؤنا هم محور كل ما نقوم به. وتمكّننا هذه الشراكة مع ماستركارد من التطوير المستمر لمنتجاتنا وخدماتنا، بما يضمن لعملائنا الاستمتاع بتجارب مصرفية آمنة وسلسة ومبتكرة تلبي أنماط حياتهم المتغيرة وتطلعاتهم المالية».

وأضاف: «من خلال هذا التعاون، نتمكن من تقديم حلول رقمية متقدمة، وتوسيع عروض الدفع، وتعزيز موثوقية منصاتنا. وتركز خارطة طريقنا الاستراتيجية للخمس سنوات على جعل الخدمات المصرفية أبسط

كما تشمل الاتفاقية خدمات استشارية شاملة، وبرامج تدريب متخصصة، ودعمًا فنيًا، بما يضمن تزويد موظفي بنك الخليج بالمعرفة والأدوات اللازمة لخدمة العملاء بكفاءة والاستجابة الفعالة لاحتياجاتهم. ويعكس هذا النهج المتكامل التزام الطرفين ببناء بيئة مصرفية مرنة وجاهزة للمستقبل، ترتكز على الثقة والتميز في الخدمة والتحسين المستمر.

وتم توقيع الاتفاقية بحضور كل من الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج سامي محفوظ ونائب الرئيس التنفيذي بالوكالة فيصل العدساني ومساعد مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج محمد تقي و د. ديميتريوس دوسيس: رئيس ماستركارد في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا (EEMEA) وإردم شاكار

في إطار التزامه المستمر بوضع العملاء في صميم عملياته وتقديم حلول مصرفية آمنة ومرحة ومبتكرة، جدد بنك الخليج اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع ماستركارد وذلك ضمن جهود البنك المتواصلة لتعزيز جودة الخدمات، وتحسين الوصول الرقمي، والاستجابة الاستباقية لتوقعات العملاء المتغيرة عبر مختلف الشرائح.

وبموجب الاتفاقية، ستواصل ماستركارد تزويد بنك الخليج بأحدث تقنيات الدفع، والحلول الرقمية المبتكرة، وخبراتها العالمية في منظومة المدفوعات. وقد ضمنت هذه الحلول لتعزيز أمن المعاملات، وتوسيع خدمات الدفع غير التلامسي والدفع عبر الهاتف المحمول، وإدخال مزايا جديدة تحسن مستوى الراحة والشفافية والموثوقية للعملاء.



صورة جماعية لمسؤولي بنك الخليج وماستركارد عقب توقيع الاتفاقية

سجلت نمواً بلغت نسبته 10 %

مجموعة KIB تحقق 8 مليون دينار أرباحاً خلال الربع الأول



راند جواد بوخمسين



الشيخ محمد جراح الصباح

دولار، في تأكيد على نجاح استراتيجيته التمويلية ومكانته المتقدمة في القطاع المصرفي الإسلامي. وفي سياق متصل، أكد بوخمسين أن البنك يواصل للعام السادس على التوالي دعمه لحملة التوعية المصرفية لنكث على دراية التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لتعزيز أهداف برنامج المجتمع والمساهمة في نشر الثقافة المصرفية والمالية بين كل من شرائح المجتمع.

وفي ختام تصريحهما، أشاد كل من الجراح وبوخمسين بدور بنك الكويت المركزي الرقابي والإشرافي المتميز ومساندته الدائمة، كما تقدماً بالشكر إلى هيئة أسواق المال على دورها الداعم لخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في الكويت. كما أشادا بالجهود الحثيثة التي تبذلها كافة فرق العمل في KIB، ومساهماتها في تحقيق هذه النتائج، معربين عن خالص تقديرهما لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، للدعم المستمر والتوجيه الحكيم نحو مواصلة تعزيز المركز المالي للبنك وتلبية كافة المتطلبات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

إجمالي حقوق الملكية العائدة على المساهمين نمواً بنسبة 5 % لتصل إلى مبلغ 368 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2026، مقارنة بمبلغ 351 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي، منوهاً إلى حفاظ KIB المستمر على مستويات عالية من إجمالي نسبة كفاية رأس المال، وفقاً لتعليمات بازل 3، حيث بلغت 21.10 % في 31 مارس 2026.

وخلال الربع الأول من العام 2026، واصل KIB تنفيذ سلسلة من المبادرات النوعية التي تعكس التزامه بتعزيز الابتكار، ودعم الاقتصاد الوطني، وتطوير خدماته ومنتجاته عبر مختلف القطاعات. ففي إطار دعمه للابتكار المالي وتمكين الكفاءات الوطنية، شارك البنك في برنامج «مطور» الذي يعد أكبر منصة محلية لدعم مشاريع التكنولوجيا المالية، بتنظيم من اتحاد مصارف الكويت وبدعم من بنك الكويت المركزي.

وفي سياق تعزيز مكانته في أسواق المال، توجّب البنك بفوزه بجائزة «الصفقة التنظيمية» لعام 2025 عن إصدار الصكوك المستدامة بقيمة 300 مليون

بالسؤولية المجتمعية وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يتماشى مع أفضل المعايير العالمية.

واستعرض بوخمسين أبرز المؤشرات المالية خلال الربع الأول من العام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث ارتفعت الإيرادات التمويلية لتصل إلى 52.8 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 46 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 15 %، كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات لتصل إلى 4.7 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 4.2 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 13 %، كما ارتفعت إيرادات الاستثمار لتصل إلى 2.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 0.5 مليون دينار كويتي، حيث ساهم ذلك في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وصولاً إلى 24.5 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 13 %.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك، أشار بوخمسين إلى نمو حسابات المودعين في KIB بنسبة 20 % وصولاً إلى 3.33 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2026، مقارنة بمبلغ 2.78 مليار دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجلت

2026، أشار الجراح إلى نمو إجمالي الأصول بنسبة 18 % لتصل إلى 4.57 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2026 مقارنة بمبلغ 3.89 مليار دينار كويتي للفترة المقابلة من العام الماضي، حيث جاء هذا النمو نتيجة ارتفاع حجم المحفظة التمويلية بمبلغ 483 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 17 % وصولاً إلى 3.37 مليار دينار كويتي مقارنة بمبلغ 2.88 مليار دينار كويتي للفترة المقابلة من العام الماضي. كما ارتفعت محفظة الاستثمارات المالية والتي تتضمن صكوكاً ذات جودة عالية، بمبلغ 71 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 567 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من العام 2026، مقارنة بنحو 496 مليون دينار كويتي للفترة المقابلة من العام 2025.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين: «تعكس هذه النتائج قوة نموذج أعمالنا وقدرته على تحقيق نمو متوازن عبر مختلف القطاعات، حيث واصلنا تعزيز أنشطة الأعمال المصرفية الأساسية، وتطوير حلولنا وخدماتنا بما يلبي احتياجات العملاء ويرتقي بتجربتهم». وأضاف: «نواصل التركيز على تنمية الإيرادات غير التمويلية، وتعزيز التكامل بين القنوات المصرفية، إلى جانب رفع كفاءة العمليات وتطوير قدراتنا التشغيلية، بما يدعم خطط النمو المستقبلية».

وبين بوخمسين أنه في ظل الأوضاع التي شهدتها المنطقة، ركّز KIB على الحفاظ على أنسيابية العمليات اليومية وتلبية احتياجات عملائنا بكفاءة عبر مختلف نقاط الخدمة، مع الاستمرار في تطوير حلولنا المصرفية الرقمية بما يعزّز سهولة الوصول للخدمات ويواكب متطلبات العملاء. كما واصلنا العمل على رفع كفاءة قنواتنا وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متكاملة ومرنة تلبي مختلف الاحتياجات في هذه المرحلة».

كما أكد أن البنك يولي اهتماماً بالغا بتعزيز رأس المال البشري من خلال استقطاب الكفاءات الوطنية وتطويرها، وإعداد قيادات مستقبلية قادرة على مواصلة مسيرة النمو، بالتوازي مع التزامه الراسخ

أعلن الشيخ محمد جراح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB) عن النتائج المالية للربع الأول من عام 2026، حيث حققت المجموعة صافي أرباح عائدة على المساهمين بنحو 8 مليون دينار كويتي وبربحية سهم بلغت 4.61 فلس، مقارنة بأرباح بنحو 7.3 مليون دينار كويتي وربحية سهم بلغت 4.19 فلس خلال الربع الأول من العام 2025، وبنسبة نمو 10 % . بينما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 24.5 مليون دينار كويتي بنمو 13 % مقارنة مع الربع الأول من العام 2025.

وفي معرض تعقيبته على النتائج المالية، قال الشيخ محمد جراح الصباح: «تعكس نتائج الربع الأول من عام 2026 استمرار الزخم الإيجابي في أداء البنك، المدعوم بتنفيذ منضبط لاستراتيجيتها، والتركيز على تنمية الأعمال الأساسية، وتعزيز جودة الإيرادات وتنوع مصادرها، بما يرسّخ متانة مركزنا المالي ويدعم استدامة النمو». وأضاف أن البنك يواصل البناء على قاعدة مؤسسية متينة تركز على كفاءة إدارة المخاطر، وتعزيز كفاءة التشغيل، بما يمكنه من مواكبة المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أداء متوازن ومستدام.

وصرح الجراح قائلاً: «في ظل الظروف الاستثنائية والتطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، أثبت KIB مرونة فائقة في الحفاظ على وتيرة أعماله التشغيلية، مستنداً إلى بنية تحتية رقمية متطورة ومنظومة تشغيلية عالية الجاهزية. ومع وضع سلامة عملائنا وموظفينا في مقدمة أولوياتنا، حرصنا على تفعيل خطط استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر وفق أعلى المعايير وبما يتماشى مع توجيهات بنك الكويت المركزي، مما ضمن تقديم خدماتنا المصرفية بكفاءة وانتظام ودون انقطاع عبر كافة القنوات».

وأضاف الجراح أن القطاع المصرفي الكويتي، وفي ظل ما يتمتع به من متانة مالية وكفاءة مؤسسية وبنية تحتية متطورة أثبت دوره كشريك رئيسي في دعم الاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية وتعزيز الثقة بالمنظومة المالية.

وحول البيانات المالية للربع الأول من العام

من «غلوبل فايننس» العالمية

«بيتك كايبتال» تفوز بجائزتي أفضل بنك استثماري وأفضل بنك لأسواق رأس المال

فوز يعكس ريادة الشركة ودورها المحوري في تقديم حلول مالية واستثمارية مبتكرة على المستوى الإقليمي والدولي

عوائد مستقرة على المدى المتوسط والطويل. كما توفر «بيتك كايبتال» خدمات تداول متكاملة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، مدعومة ببنية تشغيلية متطورة، تمكن العملاء من الوصول الفعال إلى فرص الاستثمار، وتنفيذ الصفقات بكفاءة ومرور عالية، بما يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وفي التوقيت المناسب.

وكان جوزيف دي جيارابوتو، مؤسس ومدير تحرير مجلة «غلوبل فايننس»، قد ذكر في مقاله بالمجلة، أن الحاصلين على جائزة أفضل بنك استثماري في العالم لعام 2026 هي الشركات التي تخدم عملائها بأفضل شكل من خلال الجمع بين النضج الموثوق والوصول العالمي مع الابتكار والتنفيذ المنضبط للاستراتيجيات، مع وضع معايير للتميز والمرونة والقيادة عبر المشهد المصرفي الاستثماري العالمي.

عن مجلة «غلوبل فايننس»

تجدر الإشارة إلى أن مجلة «غلوبل فايننس» ومقرها نيويورك، تأسست عام 1987 وتبلغ توزيعاتها 50,000 نسخة، وتنتشر في 185 دولة حول العالم. وتخطب المجلة نخبة من كبار المسؤولين في الشركات والمؤسسات المالية، ممن يتولون زمام اتخاذ قرارات الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي. ويوفر الموقع الرسمي للمجلة (GFMag.com) تحليلات ومقالات هي خلاصة خبرة عمرها 39 عاماً في الأسواق المالية الدولية.

متخصصة ذات خبرة عميقة، ونهج استثماري منضبط يقوم على التحليل المتعمق وإدارة المخاطر وخلق قيمة مستدامة.

وتترسخ مكانة الشركة في مجال إدارة الأصول من خلال اعتبارها المزود الموثوق للحلول الاستثمارية، عبر تقديم محافظ استثمارية مدارة باحترافية للمؤسسات والعملاء ذوي الملاءة المالية، وفق استراتيجيات مخصصة تراعي الأهداف الاستثمارية ومستوى المخاطر، وتسهم في تحقيق

ويحقق أفضل المؤشرات المالية، مع أداء مهني يوفر قوة في المنافسة.

هذا وتتمتع «بيتك كايبتال» بحضور قوي في مجال الصناديق الاستثمارية، حيث تقدم مجموعة متنوعة من الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، المصممة لتلبية مختلف الأهداف الاستثمارية وشرائح المستثمرين، بما يشمل أسواق الأسهم والدخل الثابت والاستثمارات البديلة. وتسند الشركة في هذا النشاط إلى فرق

وتواصل «بيتك كايبتال» جهودها في توفير سبل التمويل للشركات والحكومات عبر المنتجات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى خدمات الاستثمار للعملاء الأفراد بشكل يحقق أفضل العوائد. وتولي الشركة أهمية كبيرة لتطبيق معايير الجودة وحسن إدارة الإمكانات، والاستفادة من القدرات البشرية لتحقيق الأداء المتكامل المتوازن والاهتمام بالاستفادة من مزايا كل الأسواق والمنتجات بشكل يعزز القدرة، ويحد من المخاطر،

فازت شركة «بيتك كايبتال»، الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي، بجائزتي «أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط» و«أفضل بنك لأسواق رأس المال في الشرق الأوسط» للعام 2026 من مجموعة «غلوبل فايننس» العالمية، خلال النسخة السابعة والعشرين من اختيار أفضل بنوك الاستثمار في العالم.

ويأتي هذا التويج تقديرًا للمكانة المتقدمة التي تحتلها «بيتك كايبتال»، ودورها الرائد في تقديم حلول استثمارية متكاملة ومبتكرة، مكنت الشركة من أن تكون الوجهة المفضلة للمستثمرين، والأكثر قدرة على توفير فرص استثمارية ذات قيمة وجودة عالية، تتماشى مع خصوصية الأسواق التي تعمل فيها.

وقد اعتمدت مجموعة «غلوبل فايننس» في منح هذه الجوائز على منهجية تقييم شاملة تضمنت خوارزمية خاصة إلى جانب مدخلات خبراء القطاع المالي، حيث تم تقييم عدة معايير من بينها الحصص السوقية، وعدد وحجم الصفقات، والخدمات والمشورة التي تقوم بها الشركة، وقدراتها على الهيكلة، وجهود معالجة ظروف السوق، والابتكار، والتسعير، وأداء الإصدارات في سوق ما بعد الاكتتابات وسمعة الشركة في الأسواق المالية.

ويؤكد الفوز بهذه الجوائز مكانة الشركة محلياً وإقليمياً وسلامتها أدائها ومثانة استراتيجيتها، كما يحفز على الاستمرار في النجاح وتقديم حلول مالية واستثمارية مبتكرة، وخاصة في مجال ترتيب وإصدار الصكوك التي أصبحت منتجا عالمياً معتمداً في الاسواق الدولية.



إتمام السحوبات المؤجلة للفترة من مارس 2025 حتى أبريل 2026 خلال خمسة أيام

بنك برقان يتوج أكثر من 250 فائزاً والمليونير الرابع في سحوبات حساب كنز

التزاماً بمعايير الشفافية وثقة العملاء وتأكيدياً على إجراء السحوبات بعد استيفاء الموافقات من الجهات الرقابية وتحت إشراف مدققين



دانة الجاسم



ضمن إطار العودة الكاملة لبرنامج سحوبات حساب «كنز» وتجسيدياً لدوره في تحويل أحلام العملاء إلى حقيقة، أتمّ بنك برقان إجراء السحوبات المؤجلة للفترة من مارس 2025 حتى أبريل 2026 على مدار خمسة أيام عمل (19-23 أبريل). وأسفرت النتائج عن فوز أكثر من 250 عميلاً، منهم فائز واحد بالجائزة الكبرى البالغة 1,500,000 دينار كويتي، في خطوة تؤكد التزام البنك الراسخ بمعايير الشفافية وبناء علاقة مستدامة من الثقة مع عملائه.

وشملت دورة السحوبات المكتملة جميع السحوبات الشهرية المؤجلة سابقاً، إلى جانب السحب نصف السنوي، والسحب السنوي الكبير لعام 2025. كما استضاف البنك بثاً مباشراً لإذاعة «مارينا إف إم» من مقره الرئيسي، حيث شاركت في تغطية إعلان الفائز بالجائزة الكبرى البالغة 1,500,000 دينار كويتي، في خطوة تعكس حرص البنك على تعزيز الشفافية والتفاعل مع الجمهور.

وفاز 20 عميلاً بمبلغ 2,000 دينار كويتي لكل منهم ضمن السحوبات الشهرية، بينما فاز عميل واحد بمبلغ 500,000 دينار كويتي في السحب نصف السنوي، فيما حصد فائز واحد بالجائزة الكبرى السنوية البالغة 1,500,000 دينار كويتي. علاوة على ذلك، احتفظ كافة العملاء الذين استوفوا شرط الحد الأدنى للرصيد، والبالغ 200 دينار كويتي، بأهليتهم للدخول في السحوبات بأثر رجعي عن فترة التوقف، وذلك تعزيزاً لمبدأ تكافؤ الفرص وضماناً لحق كل عميل مستحق في المنافسة على الجوائز.

ولا يعد استكمال هذه السحوبات مجرد عودة لنشاط الحساب، بل هو تجسيد للالتزام البنك تجاه عملائه بالوضوح

الجمهور، وحرصنا على تعزيز هذا القرب من خلال تقديم تجارب مصرفية مميزة وأكثر تفاعلاً، تواكب تطوراتهم وتحول أحلامهم إلى حقيقة. وخلال الأيام الخمسة للسحوبات، أعلننا عن أكثر من 250 رابحاً، إلى جانب تقديم تجربة تفاعلية عبر مسابقات يومية على منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال البث المباشر على قناتنا في اليوتيوب، لإشراكهم في هذه اللحظات السعيدة ومنحهم فرصاً إضافية للفوز، لأنهم دافعنا الحقيقي نحو التميز. ونؤكد التزامنا المستمر بتقديم تجارب مبتكرة تعزز ثقة عملائنا وتواكب أسلوب حياتهم وتطلعاتهم المستقبلية.

من جهتها، صرّحت دانة فيصل الجاسم، مدير عام - إدارة التواصل المؤسسي في بنك برقان قائلة: «نبارك للمليونير الرابع الذي حاله الحظ وكان له من الكنز نصيب، ونتمنى له كل التوفيق وأن يتمكن من متابعة أهدافه وتحقيق أمنياته أملين أن تتغير حياته إلى الأفضل. كما نبارك للفائز بالجائزة النصف سنوية بقيمة نصف مليون دينار كويتي، ولجميع الرابحين في الجوائز الشهرية، ونتمنى التوفيق لباقي العملاء في السحوبات القادمة. وننصح الفائزين باستثمار جوائزهم بالشكل الأمثل بما يحقق لهم الاستقرار والنمو، حيث إن فريق بنك برقان على أتم الاستعداد لتقديم الاستشارات المالية التي تدعمهم على المدى الطويل».

وأضافت الجاسم: «اليوم المسافة صارت أقصر بيننا وبين جميع أفراد

ضمن هذه السحوبات الشاملة». وأضاف: «لطالما تجاوز «كنز» كونه مجرد فرصة للفوز، ليمثل تجسيداً لثقافة الادخار المنضبط والطموح طويل الأمد، وإيماناً راسخاً بأن الخدمات المصرفية يجب أن تقدم قيمة ملموسة في حياة العملاء. ومن هذا المنطلق، اكتسبت عملية استئناف السحوبات أهمية بالغة، إذ استهدفت استعادة الزخم، ومكافأة الولاء، وترسيخ ثقة عملائنا الدائمة في بنك برقان».

وتابع بدر محمد علي قائلاً: «يعكس التفاعل مع عودة «كنز» مائة العلاقة التي بناها بنك برقان مع عملائه عبر الزمن. ويواصل برنامج سحوبات كنز نجاحه لأنه يجمع بين ثقافة التوفير والجوائز الملموسة، فكل سحب هو فرصة حقيقية، وكل فائز هو برهان على جدوى الاستثمار في التوفير».

«كنز»: حساب مُصمم لادخار والحصول على فرص دخول الحسابات

وبالنسبة لبنك برقان، فإن استكمال السحوبات المؤجلة لا يعد مجرد إيفاء بالتزامات سابقة، بل يمهد الطريق لانطلاق المرحلة التالية من برنامج سحوبات «كنز»، حيث أطلق البنك بالتزامن مع ذلك جدول سحوبات عام 2026، مُرسخاً مبدأ الوضوح واليقين بشأن المرحلة المقبلة، ومُعززاً ثقتهم في استدامة برنامج سحوبات كنز وتطوره.

وفي هذا السياق، صرّح حمد حاجي، مدير تنفيذي- المنتجات وشراخ العملاء في بنك برقان، قائلاً: «يواصل «كنز» تعزيز مكانته كأحد الحسابات الادخارية التي توفر فرص فوز مجزية للعملاء على مدار العام. ويتيح الحساب التأهل بحد أدنى للرصيد يبلغ 200 دينار كويتي، مع زيادة فرص الفوز مقابل كل 25 ديناراً إضافياً. إن القيمة الحقيقية لحساب «كنز» لا تكمن في قيمة الجوائز فحسب، بل في دوره المحوري في تحفيز العملاء على تبني ثقافة الادخار الاستباقي والتخطيط المالي السليم، بما يتماشى مع حملة لنكن على دراية التوعوية».

وأضاف: «مع تجاوزنا مرحلة استئناف السحوبات، يتصب تركيزنا اليوم على الارتقاء بتجربة عملاء برنامج سحوبات «كنز»، وضمان تفاعلهم وإطلاعهم الدائم على مستجداته. إن نجاح هذه السحوبات لم يكن مجرد خطوة ضرورية فحسب، بل هو جزء أصيل من استراتيجيتنا التي تهدف إلى تقديم حلول مصرفية تتمحور حول العميل وتمتيز بالشفافية، ومواكبة تطلعات العملاء، وتحقيق أفضل العوائد».



يبدأ العد التنازلي للسحب نصف السنوي

البنك التجاري الكويتي يدعو الجمهور لزيارة جناح «النجمة» في العاصمة مول



نورا كايد

من أبرز السحوبات التي يقدمها حساب «النجمة» نظراً لحجم الجائزة التي يقدمها السحب. ويدعو البنك الجمهور إلى زيارة جناحه في العاصمة مول والتعرّف عن قرب على حساب «النجمة» الذي يوفر جوائز مجزية للعملاء، حيث سيكون فريق البنك متواجداً للإجابة على كافة الاستفسارات المتعلقة بالحساب، بما في ذلك المزايا والشروط والأحكام، إلى جانب التعريف بالجوائز المتنوعة التي يقدمها الحساب على مدار العام.

قرب موعد الإيداع والدخول في السحب نصف السنوي لحساب «النجمة» الذي يصادف يوم 30 أبريل 2026، حيث من المقرر إجراء السحب على جائزة النصف مليون دينار كويتي في شهر يوليو المقبل، داعية العملاء إلى التأكد من استيفاء شروط التأهل قبل الموعد النهائي لضمان الدخول في السحب. واختتمت تصريحها بالتأكيد على أهمية محافظة العملاء على أرصدهم وزيادتها، لما في ذلك من دور في تعزيز فرص الفوز، لافتة إلى أن السحب نصف السنوي يُعد

العملاء والتفاعل المباشر معهم، وتعريفهم بمزايا حساب «النجمة» والفرص التي يقدمها الحساب للفوز بجوائز قيمة. وأضافت، أن التواجد في العاصمة مول يتيح للعملاء فرصة التعرف بشكل أوسع على السحوبات والجوائز، إلى جانب تشجيعهم على الاستفادة من الحلول الادخارية التي يقدمها البنك، مشيرة إلى إمكانية فتح حساب «النجمة» بكل سهولة عبر تطبيق CBK Mobile دون الحاجة لزيارة الفرع. وفي سياق متصل، أشارت نورا كايد إلى

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تواجده في العاصمة مول من خلال جناح خاص بحساب «النجمة»، وذلك خلال الفترة من يوم الأحد إلى يوم الخميس الموافق 30 أبريل 2026، من الساعة 10 صباحاً حتى 10 مساءً، وذلك في إطار جهوده المتواصلة للتواصل المباشر مع العملاء وتعريفهم بمزايا منتجاته المصرفية. وفي هذا السياق، صرحت نورا كايد - نائب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - أن تواجدهم في العاصمة مول يأتي في إطار حرص البنك على التواصل مع



تفاؤل محادثات إيران يدفع ستاندرد آند بورز وناسداك للصعود

وول ستريت تسجل قمماً تاريخية

1 ستاندرد آند بورز 500 يغلق عند مستوى قياسي فوق 7160 نقطة

2 ناسداك يقفز 1.6% مدفوعاً بصعود قوي في أسهم التكنولوجيا

انتهت الأسواق الأمريكية أسبوعها على أداء قوي، بعدما تمكن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك المجمع من تسجيل مستويات قياسية جديدة بنهاية جلسة الجمعة، في مشهد يعكس استمرار اندفاع السيولة نحو أسواق الأسهم رغم تعقيد المشهد العالمي. فقد ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنحو 0.79% ليغلق عند مستويات تفوق 7160 نقطة، بينما قفز ناسداك بنسبة 1.61% مدفوعاً بأسهم التكنولوجيا، في حين تراجع داو جونز الصناعي بشكل طفيف، ما يعكس تبايناً واضحاً بين القطاعات. هذا الأداء يعكس أن السوق لم يعد يتحرك كتكتلة واحدة، بل أصبح أكثر انتقائية، حيث تتركز المكاسب في قطاعات محددة قادرة على جذب المستثمرين في ظل بيئة غير مستقرة.

كما أن تأثير النفط يمتد إلى سلوك المستثمرين أنفسهم، حيث يدفعهم إلى إعادة توزيع الأصول داخل المحافظ الاستثمارية. ففي بيئة ترتفع فيها الطاقة، يميل بعض المستثمرين إلى التحول عبر زيادة الانكشاف على السلع أو الشركات المرتبطة بها، في حين يقلصون التعرض للقطاعات الحساسة للتكاليف. هذا التحول يخلق حالة من التباين داخل السوق، ويزيد من حدة التقلبات، خاصة عندما تكون التوقعات غير مستقرة أو مرتبطة بعوامل سياسية متغيرة.

توازن حساس

السوق حالياً يقف في منطقة دقيقة للغاية، حيث يتقاطع التفاؤل بالمخاطر في لحظة واحدة، فمن جهة، هناك إيمان بإمكانية استمرار الصعود بدعم من أرباح الشركات والتقدم التكنولوجي، ومن جهة أخرى، هناك إدراك عميق بأن أي تطور سياسي أو اقتصادي سلبي قد يغير المعادلة بسرعة. هذا التوازن لا يعني الاستقرار، بل يعني أن السوق يتحرك فوق أرضية قابلة للاهتزاز، حيث يمكن لأي خبر أن يغير الاتجاه خلال ساعات.

وتزداد حساسية هذا التوازن مع وصول المؤشرات إلى مستويات قياسية، لأن الأسعار المرتفعة بطبيعتها تقلل هامش الأمان لدى المستثمرين. فعندما تكون التقييمات مرتفعة، يصبح السوق أقل قدرة على امتصاص الصدمات، وأكثر عرضة لعمليات جني أرباح سريعة. وهذا ما يفسر التذبذب الذي شهدته الأسواق خلال الأسبوع، حيث كانت الارتفاعات تتبعتها تراجعاً جزئية في ظل غياب وضوح كامل للرؤية.

كما أن هذا التوازن يعكس تغييراً في سلوك المستثمرين، الذين لم يعودوا يتبنون مواقف طويلة الأجل بسهولة، بل يميلون إلى التحرك السريع والاستجابة للأخبار. هذا السلوك يزيد من تقلبات السوق، ويجعل الاتجاهات أقل استقراراً. لذلك، فإن المرحلة الحالية لا يمكن وصفها بأنها صعود مستقر، بل هي صعود مشروط، يعتمد على استمرار تدفق الأخبار الإيجابية وتجنب المفاجآت السلبية.

نظرة مستقبلية

في المرحلة المقبلة، ستظل الأسواق محكومة بعدة عوامل مترابطة يصعب فصلها عن بعضها البعض. أول هذه العوامل هو المسار الجيوسياسي، خصوصاً ما يتعلق بالعلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، حيث إن أي تقدم نحو التهدئة قد يدعم الأسواق، بينما قد يؤدي أي تصعيد إلى موجة جديدة من القلق. العامل الثاني يتمثل في أسعار النفط، التي ستبقى مؤشراً حساساً لتوقعات التضخم والسياسة النقدية، وبالتالي لتقييمات الأسهم. أما العامل الثالث، فهو أداء الشركات، الذي سيخضع لاختبار حقيقي مع إعلان النتائج المالية. فإذا تمكنت الشركات من تحقيق أرباح تفوق التوقعات، فقد يعزز ذلك الثقة في السوق ويدعم استمرار الصعود. أما إذا جاءت النتائج مخيبة، فقد يدفع ذلك المستثمرين إلى إعادة تقييم الأسعار الحالية، وربما يؤدي إلى تصحيح في المؤشرات.

إلى جانب ذلك، تلعب تحركات الدولار وعوائد السندات دوراً محورياً في تحديد اتجاه السوق، حيث تؤثر بشكل مباشر على تكلفة التمويل وجاذبية الأسهم مقارنة بالأصول الأخرى. فإذا ارتفعت العوائد بشكل ملحوظ، قد تتراجع شهية المخاطرة، بينما قد يدعم تراجعها استمرار الزخم. لذلك، فإن المشهد المستقبلي يبدو معقداً، مع احتمالات استمرار التقلبات، حيث قد تتحرك الأسواق بين الصعود والهبوط ضمن نطاقات محددة إلى حين اتضاح الرؤية بشكل أكبر.



مسيطر على سلوك المستثمرين. فالمخاطر الجيوسياسية لم تختف، بل أصبحت أكثر تعقيداً، كما أن ارتفاع أسعار النفط يضيف ضغوطاً على الاقتصاد العالمي. لذلك، يتبنى العديد من المستثمرين استراتيجيات مرنة، تعتمد على التنوع وتقليل المخاطر، بدلاً من الانخراط الكامل في موجة الصعود. هذا الحذر يفسر أيضاً التذبذب الذي شهدته الأسواق خلال الأسبوع.

تأثير الطاقة

ارتفاع أسعار النفط لم يعد مجرد عامل ثانوي في حركة الأسواق، بل أصبح عنصراً محورياً يعيد تشكيل توقعات المستثمرين بصورة مباشرة وسريعة. فعندما ترتفع الأسعار نتيجة التوترات الجيوسياسية، كما هو الحال مع التصعيد المرتبط بالملف الإيراني ومخاوف إغلاق الممرات الحيوية، فإن الأسواق تبدأ فوراً في تسعير سيناريوهات نقص الإمدادات، وهو ما يرفع علاوة المخاطر على الطاقة. هذه الزيادة لا تنعكس فقط على شركات النفط، بل تمتد إلى كل القطاعات تقريباً، لأن الطاقة تدخل في تكاليف الإنتاج والنقل والتشغيل.

ومن زاوية أخرى، فإن ارتفاع النفط يعيد التضخم إلى الواجهة بقوة، خصوصاً في

النفط، ما دفع الأسعار إلى الارتفاع وأعاد القلق من التضخم. هذه العوامل خلقت بيئة متذبذبة، حيث تتحرك الأسواق بين التفاؤل السياسي والمخاوف الاقتصادية، ما يجعل الاتجاه العام أقل وضوحاً.

رهان الأرباح

إلى جانب العوامل السياسية، يظل عامل أرباح الشركات أحد أهم ركائز الصعود الحالي. فقد استندت المكاسب التي تحققت خلال الأسابيع الماضية إلى توقعات قوية بأداء الشركات، خاصة في قطاع التكنولوجيا. ومع اقتراب موسم إعلان النتائج، تزداد أهمية هذه التوقعات، إذ سيحدد الأداء الفعلي ما إذا كانت التقييمات الحالية مبررة أم مبالغ فيها. وفي حال جاءت النتائج دون التوقعات، قد نشهد موجة تصحيح، أما إذا جاءت قوية، فقد يستمر الزخم السعودي.

حذر متزايد

رغم القمم القياسية، فإن الحذر لا يزال

تباين الأداء

رغم هذا الزخم، فإن التباين بين المؤشرات يظل لافتاً، حيث لم يشارك مؤشر داو جونز الصناعي بنفس القوة في موجة الصعود. هذا التباين يعكس اختلاف طبيعة الشركات المكونة لكل مؤشر، إذ يضم داو جونز شركات صناعية وتقليدية أكثر تأثراً بتكاليف التشغيل وارتفاع أسعار الطاقة، في حين يركز ناسداك على شركات التكنولوجيا ذات النمو المرتفع. هذا الواقع يعكس تحولاً هيكلياً في السوق، حيث أصبحت القيادة بيد قطاعات محددة، ما يزيد من حساسية المؤشرات لأي تغير في أداء هذه القطاعات.

تقلبات مستمرة

ورغم الإغلاق القياسي، فإن الأسبوع لم يكن خالياً من التقلبات، حيث شهدت الأسواق تراجعاً في بعض الجلسات مع تلاشي جزء من التفاؤل بشأن اتفاق سريع مع إيران. كما أن استمرار إغلاق مضيق هرمز زاد من المخاوف بشأن إمدادات

أنهت الأسواق الأمريكية أسبوعها على أداء قوي، بعدما تمكن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك المجمع من تسجيل مستويات قياسية جديدة بنهاية جلسة الجمعة، في مشهد يعكس استمرار اندفاع السيولة نحو أسواق الأسهم رغم تعقيد المشهد العالمي. فقد ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنحو 0.79% ليغلق عند مستويات تفوق 7160 نقطة، بينما قفز ناسداك بنسبة 1.61% مدفوعاً بأسهم التكنولوجيا، في حين تراجع داو جونز الصناعي بشكل طفيف، ما يعكس تبايناً واضحاً بين القطاعات. هذا الأداء يعكس أن السوق لم يعد يتحرك كتكتلة واحدة، بل أصبح أكثر انتقائية، حيث تتركز المكاسب في قطاعات محددة قادرة على جذب المستثمرين في ظل بيئة غير مستقرة.

تفاؤل سياسي

المحرك الرئيسي لهذا الأداء كان التفاؤل المتجدد بشأن احتمال استئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران، وهو عامل أعاد بعض الثقة إلى الأسواق بعد فترة من القلق. فالمستثمرون ينظرون إلى أي إشارات تهدئة على أنها فرصة لتقليل المخاطر الجيوسياسية التي كانت تضغط على السوق، خاصة مع ارتباط هذا الملف بإمدادات الطاقة العالمية. ومع ذلك، فإن هذا التفاؤل لا يزال هشاً، إذ لم يتحول إلى خطوات عملية واضحة، ما يجعل السوق عرضة لتقلبات سريعة في حال تراجع هذا الأمل أو ظهرت تطورات سلبية مفاجئة.

زخم تقني

قطاع التكنولوجيا كان اللاعب الأبرز في هذا الصعود، حيث قادت أسهم شركات أشباه الموصلات الموجة الصعودية، وعلى رأسها شركة إنتل التي سجلت ارتفاعاً قوياً ساهم في دفع المؤشرات نحو مستويات قياسية. هذا الزخم يعكس استمرار الرهان على الابتكار التكنولوجي، خصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة، التي باتت تمثل محوراً رئيسياً في استراتيجيات الشركات والمستثمرين. كما أن هذا القطاع يتمتع بقدرة أعلى على تحقيق نمو حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ما يجعله الخيار المفضل لدى العديد من الصناديق الاستثمارية.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير %	التغيير	الحجم	وقت
شركة بونينج	232.44	236.45	232.07	-0.73%	-1.71	5.73M	24/04
مجموعة شيفرون	185.21	186.42	183.20	-1.27%	-2.39	9.63M	24/04
شركة كاتربيلر	830.79	839.50	826.65	-0.53%	-4.45	2.25M	24/04
مجموعة مايكروسوفت	424.62	424.95	415.80	+2.13%	+8.87	27.46M	24/04
شركة والت ديزني	102.60	103.64	101.97	-1.01%	-1.05	5.97M	24/04
شركة سيسكو سيستمز	89.01	89.73	87.41	+0.47%	+0.42	18.97M	24/04
مجموعة غولدمان ساكس إنك	926.91	932.92	919.22	-0.47%	-4.39	1.26M	24/04
جي بي مورغان تشيس وشركاه	308.28	311.15	307.89	-1.09%	-3.41	5.22M	24/04
شركة كوكا كولا	76.63	77.01	76.17	+0.46%	+0.35	12.01M	24/04
شركة ماكдонаلدز	299.36	302.59	299.22	-1.05%	-3.17	3.85M	24/04
شركة ميرك اند كو	111.90	114.03	111.50	-2.37%	-2.72	7.06M	24/04
مجموعة 3 إم	145.99	146.28	144.00	+0.79%	+1.15	5.93M	24/04
أبل	271.06	273.06	269.65	-0.87%	-2.37	38.16M	24/04
شركة أمازون دوت كوم	263.99	264.50	257.69	+3.49%	+8.91	53.78M	24/04
شركة أمجين	344.55	347.66	342.52	-1.17%	-4.07	2.2M	24/04

2.5% خسارة أسبوعية لمؤشر ستوكس 600 الأوروبي بعد 4 أسابيع من الصعود

الأسواق الأوروبية تتراجع تحت ضغط التوترات... وآسيا تصعد بزخم التكنولوجي

1 انخفاض المؤشر الأوروبي بنسبة 0.6% إلى 610.65 نقطة مع هبوط واسع في إسبانيا

2 هبوط القطاع بنسبة 3.2% متأثراً بتداعيات التوترات الجيوسياسية وتقلبات الطلب

كما أن استمرار حالة عدم اليقين بشأن تطورات الصراع يزيد من تقلبات السوق، ويجعل من الصعب على المستثمرين اتخاذ قرارات طويلة الأجل، وهو ما ينعكس في زيادة عمليات البيع قصيرة الأجل.

قطاعات تحت الضغط

شهدت معظم القطاعات الأوروبية تراجعاً خلال الأسبوع، حيث كان قطاع الطيران والدفاع من بين الأكثر تضرراً، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3.2%. ويعود هذا التراجع إلى حساسية هذه القطاعات تجاه التوترات الجيوسياسية، حيث تؤثر المخاطر الأمنية على حركة السفر، في حين تؤدي التوترات إلى تقلبات في الطلب على الصناعات الدفاعية.

كما تراجعت قطاعات الرعاية الصحية والخدمات المالية بنسبة 1.7% و 1% على التوالي، في ظل إعادة تقييم المستثمرين لمخاطر السوق، وتحولهم نحو الأصول الأقل مخاطرة.

استثناء تكنولوجي

رغم التراجع العام، برز قطاع التكنولوجيا كأحد أبرز الراجحين، حيث ارتفعت أسهمه بنسبة 1.5%. مدعومة بنتائج مالية قوية لبعض الشركات الكبرى. وكان سهم شركة ساب الألمانية من أبرز الداعمين لهذا الاتجاه، حيث ارتفع بنسبة 4.7% بعد إعلان نتائج فصلية فاقت التوقعات، مدفوعة بنمو قوي في أعمال الحوسبة السحابية.

هذا الأداء يعكس التحول المستمر نحو الاقتصاد الرقمي، حيث تستفيد شركات التكنولوجيا من الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية، حتى في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة.

كما شهدت أسهم شركات تصنيع الرقائق أداءً إيجابياً، حيث ارتفع سهم شركة بي.إي لصناعات أشباه الموصلات بنسبة 4.3% بعد إعلانها عن طلبات قوية وتوقعات إيجابية. وصعدت أيضاً أسهم شركتي إيه.إس.إم.إل وإيه.إس.إم.إي بنحو 2% لكل منهما، في مؤشر على استمرار الطلب العالمي على تقنيات أشباه الموصلات، خاصة في ظل التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

هذا الزخم يعكس تحولاً هيكلياً في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً في النمو، مما يمنح هذا القطاع قدرة على مقاومة التقلبات الاقتصادية مقارنة بقطاعات أخرى.

شهدت بعض الأسهم تحركات ملحوظة خارج الاتجاه العام، حيث ارتفع سهم شركة نوفو نورديسك بنسبة 5.4%، مستفيداً من تراجع مبيعات دواء

شهدت الأسواق المالية العالمية خلال الأسبوع الماضي حالة من التباين الحاد في الأداء، مع تسجيل الأسهم الأوروبية خسائر أسبوعية قوية في مقابل صعود لافت للأسهم اليابانية، في مشهد يعكس انقساماً واضحاً في اتجاهات المستثمرين بين القلق الجيوسياسي والتفاؤل التكنولوجي.

في أوروبا، تراجعت مؤشرات الأسهم بشكل ملحوظ تحت ضغط تصاعد المخاطر المرتبطة باستمرار الصراع في الشرق الأوسط، وما يترتب عليه من اضطرابات في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، وهو ما أعاد إلى الواجهة مخاوف التضخم المرتفع وتأثيره المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

في المقابل، تمكنت الأسواق اليابانية من تحقيق مكاسب قوية مدفوعة بزخم قطاع التكنولوجيا، خاصة مع استمرار الطلب العالمي على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ما ساهم في تعويض التأثيرات السلبية للضبابية الجيوسياسية.

تماسك هتش

أنهت الأسهم الأوروبية أسبوعها على تراجع ملحوظ، حيث انخفض مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.6% في جلسة الجمعة ليغلق عند مستوى 610.65 نقطة، وهو أدنى مستوى له في أكثر من أسبوعين، في إشارة واضحة إلى تراجع ثقة المستثمرين خلال الأيام الأخيرة من الأسبوع. وعلى أساس أسبوعي، سجل المؤشر خسارة بلغت 2.5%، منهياً بذلك سلسلة مكاسب استمرت أربعة أسابيع متتالية، وهو ما يعكس تحولاً واضحاً في اتجاه السوق من التفاؤل إلى الحذر.

هذا التراجع لم يكن معزولاً، بل جاء في إطار موجة بيع أوسع شملت معظم الأسواق الأوروبية، حيث تراجع المؤشر الإسباني بنسبة 1.1%، في حين انخفض المؤشر الفرنسي بنحو 0.8%، وسط ضغوط بيعية طالت غالبية القطاعات.

ضغط الطاقة

العامل الأساسي وراء هذا الأداء السلبي كان استمرار القلق بشأن تداعيات الصراع في الشرق الأوسط، والذي أدى إلى اضطرابات في إمدادات الطاقة، ورفع من احتمالات ارتفاع أسعار النفط والغاز مجدداً.

هذه التطورات أعادت إلى الأذهان سيناريوهات التضخم المرتفع التي عانت منها أوروبا خلال السنوات الماضية، خاصة في ظل اعتماد القارة الكبير على واردات الطاقة.

ويخشى المستثمرون من أن يؤدي أي ارتفاع جديد في أسعار الطاقة إلى إبطاء وتيرة تعافي الاقتصاد الأوروبي، وإجبار البنوك المركزية على إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، وهو ما يشكل ضغطاً مزدوجاً على الأسواق.



ألمانيا، التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة.

تفاؤل ياباني

في المقابل، سجلت الأسهم اليابانية أداءً قوياً، حيث ارتفع مؤشر نيكاي الياباني بنسبة 0.97% ليغلق عند مستوى قياسي بلغ 59716.18 نقطة. وعلى أساس أسبوعي، صعد المؤشر بنسبة 2.1%، مسجلاً ثالث مكاسبه الأسبوعية على التوالي، في مؤشر على قوة الزخم في السوق اليابانية.

كما سجل مؤشر توبكس ارتفاعاً طفيفاً، ما يعكس استقراراً نسبياً في السوق الأوسع.

دعم التكنولوجيا

السبب الرئيسي وراء هذا الأداء القوي كان التفاؤل بشأن أرباح قطاع التكنولوجيا، خاصة مع استمرار الطلب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وكانت توقعات شركة إنتل بتحقيق إيرادات أعلى من المتوقع عاملاً رئيسياً في دعم هذا الاتجاه، حيث عززت الثقة في استمرار نمو القطاع.

كما قفز سهم شركة إيبين اليابانية بنسبة 12.6%، مستفيداً من علاقتها مع إنتل، في حين ارتفعت أسهم شركات أخرى مثل دينكا وأدفانتست. رغم هذا التفاؤل، لا تزال الأسواق اليابانية تواجه بعض التحديات، حيث تراجع عدد الأسهم المنخفضة مقارنة بالمرتفعة، ما يشير إلى وجود تباين في الأداء داخل السوق.

كما شهد سهم شركة كانون تراجعاً حاداً بنسبة 7.9% بعد خفض توقعات الأرباح، ما يعكس استمرار الضغوط على بعض الشركات التقليدية. الاختلاف بين أداء الأسواق الأوروبية واليابانية يعكس ما يمكن وصفه بـ«انفصال المسارات»، حيث تتأثر كل سوق بعوامل مختلفة.

في أوروبا، تهيمن المخاطر الجيوسياسية والطاقة، في حين تستفيد اليابان من زخم التكنولوجيا وضعف الين، الذي يعزز تنافسية الشركات المصدرة.

سيولة انتقائية

ما يميز المرحلة الحالية هو تحول السيولة إلى نمط انتقائي، حيث يفضل المستثمرون التركيز على قطاعات محددة مثل التكنولوجيا، بدلاً من الاستثمار في السوق ككل.

هذا التحول يعكس ارتفاع مستوى الحذر، حيث يسعى المستثمرون إلى تقليل المخاطر مع الحفاظ على فرص النمو.

ضغوط الفائدة

تلعب أسعار الفائدة دوراً محورياً في تحديد اتجاه الأسواق، حيث أن استمرارها عند مستويات مرتفعة يشكل ضغطاً على التقييمات، خاصة في القطاعات الحساسة مثل العقارات والبنوك.

وفي أوروبا، قد يؤدي أي تأخير في خفض الفائدة إلى إطالة فترة التباطؤ الاقتصادي، وهو ما يزيد من الضغوط على الأسهم.

سيناريوهات محتملة

في حال استمرار الصراع في الشرق الأوسط، من المرجح أن تستمر الضغوط على الأسواق الأوروبية، خاصة إذا أدى ذلك إلى ارتفاع إضافي في أسعار الطاقة.

أما في حال التوصل إلى تهدئة، فقد نشهد تعافياً سريعاً في الأسواق، مدفوعاً بعودة شهية المخاطرة.

دور البنوك المركزية

ستبقى قرارات البنوك المركزية عاملاً حاسماً في المرحلة المقبلة، حيث يتربص المستثمرون أي إشارات بشأن مسار الفائدة.

وفي حال تباطؤ التضخم، قد تفتح المجال أمام خفض الفائدة، ما يدعم الأسواق.

رغم التقلبات الحالية، تشير الاتجاهات طويلة الأجل إلى استمرار التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ما يمنح قطاع التكنولوجيا ميزة تنافسية.

كما أن الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية ستظل محركاً رئيسياً للنمو.



3 صعود «بي.إي» لصناعات أشباه الموصلات بـ 4.3% وارتفاع «إيه.إس.إم.إل» و«إيه.إس.إم.أي» بـ 2%

4 ارتفاع أسهم التكنولوجيا 1.5% بدعم نتائج قوية لشركة ساب الألمانية وصعود سهمها 4.7%

5 استمرار الصراع في الشرق الأوسط يهدد إمدادات الطاقة ويرفع مخاوف التضخم في أوروبا

مخاوف الإمدادات تطغى على رهانات التهدئة

النفط يقفز بأكثر من 16% أسبوعياً

1 أسعار النفط تسجل أكبر مكاسب أسبوعية مدفوعة بتوترات الشرق الأوسط

2 مخاطر إمدادات مضيق هرمز تعيد تسعير السوق وترفع علاوة المخاطر

السلوك يعزز من التقلبات، ويجعل السوق أقل قدرة على الحفاظ على اتجاه صاعد مستقر لفترات طويلة دون محفزات قوية.

آفاق مستقبلية

في المرحلة المقبلة، ستظل أسعار النفط تحت تأثير مجموعة معقدة من العوامل، أبرزها مسار التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وحركة الإمدادات العالمية، ومستوى الطلب. استمرار التوتر قد يدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع، خاصة إذا تأثرت الإمدادات بشكل مباشر أو تم تشديد القيود على الملاحة.

في المقابل، فإن أي تقدم في المسار الدبلوماسي قد يؤدي إلى تراجع سريع في الأسعار، حيث ستخفض علاوة المخاطر بشكل ملحوظ. كما أن الأسواق ستراقب عن كثب بيانات المخزونات العالمية، التي قد تعطي إشارات حول مدى توازن العرض والطلب. إضافة إلى ذلك، فإن توقعات النمو الاقتصادي العالمي ستلعب دوراً مهماً، حيث قد يؤدي أي تباطؤ في الاقتصاد إلى تقليل الطلب على النفط، ما يحد من ارتفاع الأسعار.

فجوة بين السعر الفعلي والقيمة الأساسية، ما يجعل الأسعار أكثر عرضة للتقلبات الحادة. كما أن علاوة المخاطر قد تتضخم بسرعة في حال تصاعد التوتر، لكنها في المقابل قد تتلاشى بسرعة أيضاً إذا ظهرت بوادر تهدئة، وهو ما يجعل السوق في حالة عدم استقرار دائم.

تأثير المضيق

مضيق هرمز يظل العامل الأكثر حساسية في معادلة النفط الحالية، نظراً لحجمه وتأثيره المباشر على تدفقات الطاقة العالمية. أي إشارة إلى تقييد الملاحة أو ارتفاع المخاطر الأمنية في هذا الممر تؤدي إلى رد فعل فوري في السوق، حيث ترتفع الأسعار تحسباً لأي نقص محتمل. خلال الأسبوع، لعبت المخاوف المرتبطة بالمضيق دوراً محورياً في دعم الأسعار، حيث تراجعت ثقة السوق بقدرة الإمدادات على التدفق بسلاسة. كما أن ارتفاع تكاليف التأمين على الشحنات، وانخفاض عدد السفن العابرة، زاد من حدة القلق، ما انعكس على الأسعار بشكل مباشر. هذا الوضع يجعل المضيق نقطة ضغط مستمرة، حيث يرتبط استقرار السوق بشكل وثيق باستقرار هذا الممر الحيوي.

توازن هش

السوق يقف حالياً عند نقطة توازن دقيقة للغاية، حيث تتداخل العوامل الإيجابية والسلبية في وقت واحد. فمن جهة، تدعم المخاوف الجيوسياسية الأسعار، ومن جهة أخرى، تضغط أي إشارات للتهدئة على السوق. هذا التوازن لا يعني الاستقرار، بل يعكس حالة من الترقب المستمر، حيث ينتظر المستثمرون أي إشارة واضحة لتحديد الاتجاه. كما أن المستويات السعرية المرتفعة تزيد من حساسية السوق، حيث يصبح المستثمرون أكثر ميلاً لجني الأرباح عند أي تراجع طفيف. هذا

حيث فضل كثير من المستثمرين الخروج الجزئي من السوق قبل عطله نهاية الأسبوع، تحسباً لأي تطورات غير متوقعة قد تحدث في ظل التوترات الجيوسياسية. هذا السلوك يعكس درجة عالية من الحذر، ويؤكد أن الثقة في استمرار الاتجاه الصاعد ليست مطلقة، بل مشروطة باستقرار الأوضاع.

علاوة المخاطر

الارتفاع القوي في أسعار النفط خلال الأسبوع يعكس بوضوح تصاعد ما يُعرف بعلاوة المخاطر الجيوسياسية، وهي تلك الزيادة التي يضيفها السوق على الأسعار نتيجة عدم اليقين المرتبط بالإمدادات. في الأوقات الطبيعية، تتحرك الأسعار بناءً على بيانات الإنتاج والاستهلاك، لكن في أوقات الأزمات، تدخل عوامل غير تقليدية مثل احتمالات التصعيد العسكري أو تعطيل طرق الشحن. في الوضع الحالي، لم تعد السوق تسعر الوضع القائم فقط، بل تسعر سيناريو هات مستقبلياً تشمل احتمالات تفاقم الأزمة أو امتدادها جغرافياً. هذا النوع من التسعير يخلق

القصير، بل وحتى المتوسط في بعض الأحيان. ففي المرحلة الحالية، لم تعد معادلة العرض والطلب وحدها كافية لتفسير تحركات السوق، بل أصبحت التفاعلات الجيوسياسية، وخاصة بين الولايات المتحدة وإيران، جزءاً لا يتجزأ من عملية التسعير اليومية. فكل تصريح رسمي، أو تسريب دبلوماسي، أو حتى مؤشرات غير مباشرة على التصعيد أو التهدئة، تنعكس فوراً في حركة الأسعار، وغالباً خلال دقائق من صدورها.

هذا الواقع يعكس تغيراً هيكلياً في طريقة تعامل الأسواق مع النفط، حيث أصبحت الأخبار السياسية تُعامل كبيانات اقتصادية مؤثرة، بل في بعض الأحيان أكثر تأثيراً من تقارير المخزونات أو الإنتاج. فعلى سبيل المثال، مجرد الحديث عن احتمال إغلاق أو تهديد الملاحة في مضيق حيوي كقيل بإضافة عدة دولارات إلى سعر البرميل، حتى دون حدوث أي نقص فعلي في الإمدادات. وفي المقابل، فإن أي إشارة إلى استئناف الحوار أو التهدئة قد تؤدي إلى تراجع سريع في الأسعار، نتيجة انخفاض ما يُعرف بعلاوة المخاطر.

سلوك المستثمرين

في ظل هذه البيئة المعقدة، تبني المستثمرون نهجاً أكثر حذراً ومرونة في التعامل مع سوق النفط، حيث لم يعد من السهل اتخاذ مواقف استثمارية طويلة الأجل دون مراعاة التقلبات السريعة. فقد لجأ العديد من المستثمرين إلى استراتيجيات مزدوجة تهدف إلى تحقيق الاستفادة من الصعود، مع تقليل التعرض للمخاطر في الوقت نفسه. هذا التوازن يظهر بوضوح في طبيعة التداولات، حيث تترافق موجات الشراء مع عمليات جني أرباح سريعة، خاصة عند الوصول إلى مستويات سعرية مرتفعة. كما أن نهاية الأسبوع شهدت نشاطاً ملحوظاً في تقليص المراكز المفتوحة،

الصعود، مدفوعة بزيادة الطلب على عقود الشراء مع كل تطور جيوسياسي جديد. فقد أظهرت السوق استجابة سريعة لأي إشارات تصعيد، حيث ارتفعت الأسعار بوتيرة متسارعة، ما يعكس دخول مضاربين ومستثمرين على حد سواء للاستفادة من الزخم. كما أن هذا الارتفاع يعكس أيضاً تغيراً في نفسية السوق، حيث لم يعد المستثمرون ينتظرون تأكيد الأحداث، بل يتعاملون مع الاحتمالات كحقائق محتملة يتم تسعيرها مسبقاً. هذا السلوك يعزز من حدة التحركات، ويجعل الأسعار أكثر تقلباً، خاصة عند المستويات المرتفعة.

مخاطر الإمداد

القلق بشأن الإمدادات كان العامل الأبرز في دفع الأسعار نحو الأعلى، حيث تزايدت المخاوف من تعطل تدفق النفط عبر الممرات الحيوية، خصوصاً مضيق هرمز. هذا الممر لا يمثل فقط قناة عبور، بل يعد نقطة ارتكاز رئيسية في توازن السوق العالمية، وأي اضطراب فيه ينعكس فوراً على الأسعار. ومع استمرار التوترات، بدأ المستثمرون في تسعير سيناريوهات نقص الإمدادات، حتى وإن لم تتحقق فعلياً، ما أدى إلى رفع الأسعار بشكل ملحوظ. كما أن شركات الشحن والتأمين رفعت تكاليفها نتيجة المخاطر، وهو ما أضاف ضغوطاً إضافية على السوق، وساهم في تعزيز الاتجاه الصاعد.

دور السياسة

العامل السياسي لم يعد مجرد مؤثر ثانوي في سوق النفط، بل تحول إلى محرك مباشر وحاسم يحدد اتجاه الأسعار على المدى

أنهت أسعار النفط أسبوعاً استثنائياً بكل المقاييس، بعدما سجلت مكاسب قوية تجاوزت 16%، في واحدة من أسرع موجات الصعود خلال الفترة الأخيرة، مدفوعة بشكل رئيسي بتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولا سيما بين الولايات المتحدة وإيران. هذا الصعود لم يكن مجرد انعكاس لحالة خوف مؤقتة، بل جاء نتيجة إعادة تسعير شاملة لمخاطر الإمدادات في السوق العالمية. ورغم التذبذب الذي طغى على جلسة نهاية الأسبوع، فإن الاتجاه العام ظل صاعداً، في ظل استمرار حالة القلق من أي اضطرابات محتملة في تدفقات النفط، خاصة عبر مضيق هرمز، الذي يمثل شرياناً حيوياً لنقل الطاقة عالمياً.

قفزة سعرية

الارتفاع في أسعار النفط خلال الأسبوع لم يكن تدريجياً فقط، بل جاء في شكل موجات متتالية من

3

تقلبات حادة مع تراجع جزئي للأسعار في نهاية الأسبوع

5

توقعات متباينة للأسعار بين استمرار التصعيد واحتمالات التهدئة

4

ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين يزيد الضغوط على سوق الطاقة

خلاصة السوق

القادرين على قراءة المشهد بدقة. وبينما يواصل النفط تحقيق مكاسب قوية، يبقى التحدي الأكبر هو استدامة هذا الزخم في بيئة عالمية مليئة بالتغيرات، حيث تتداخل السياسة مع الاقتصاد بشكل غير مسبوق. لذلك، فإن الاتجاه المستقبلي سيبقى رهيناً بتطور الأحداث، ما يجعل السوق في حالة ترقب دائم لأي إشارات قد تحدد المسار القادم.

تحققت قد تستمر في حال تصاعد التوتر، لكنها في الوقت نفسه قد تتعرض لتصحيح سريع إذا ظهرت بوادر تهدئة. المرحلة الحالية تمثل نموذجاً واضحاً لما يسمى بسوق «تسعير المخاطر»، حيث لا تتحرك الأسعار فقط بناءً على الواقع، بل على التوقعات والاحتمالات. هذا يجعل السوق أكثر تقلباً، لكنه في الوقت نفسه يخلق فرصاً للمستثمرين

في المجمل، يعكس أداء النفط خلال الأسبوع حالة من الصعود القوي المدفوع بالمخاطر، لكنه صعود غير مستقر بطبيعته، يعتمد بشكل كبير على العوامل الجيوسياسية. فالمكاسب التي



ضغط الدولار والنفط يطغى على التوترات الجيوسياسية

خسائر جماعية في المعادن النفيسة

الذهب يفقد أكثر من 2.5% أسبوعياً ويغلق قرب 4710 دولار

العقود الآجلة تتراجع 2.8% رغم صعود محدود في جلسة الجمعة

أنهاى الذهب أسبوعه على تراجع واضح تجاوز 2.5% في التداولات الفورية، رغم أن آخر جلسات الأسبوع حملت ارتفاعاً طفيفاً يوم الجمعة بنسبة 0.3%، ليستقر السعر عند 4710.57 دولار للأونصة. هذا الأداء يعكس مفارقة لافتة في حركة المعدن النفيس؛ إذ لم يكن الصعود المحدود في الجلسة الأخيرة كافياً لتغيير الصورة الأسبوعية السلبية، بعدما غلبت على السوق موجة بيع وجني أرباح، مدفوعة بارتفاع الدولار، وصعود أسعار النفط، وتجدد التوتر الحاد بين الولايات المتحدة وإيران، بما أعاد ترتيب أولويات المستثمرين بين التحوط، السيولة، وتقييم مسار السياسة النقدية.

في الظاهر، قد يبدو الذهب مرشحاً طبيعياً للاستفادة من التوترات الجيوسياسية، خصوصاً عندما ترتفع المخاوف المرتبطة بمنطقة حساسة لإمدادات الطاقة. لكن حركة هذا الأسبوع أظهرت أن العلاقة بين المخاطر والذهب ليست آلية دائماً، فحين يتزامن التوتر مع صعود قوي في الدولار وزيادة في أسعار النفط، تصبح المعادلة أكثر تعقيداً. الدولار المرتفع يزيد تكلفة حيازة الذهب للمستثمرين من خارج الولايات المتحدة، والنفط الصاعد يرفع مخاوف التضخم، وقد يدفع الأسواق إلى إعادة تسعير توقعات الفائدة. لذلك وجد الذهب نفسه بين عاملين متعارضين: طلب تحوطي محدود من جهة، وضغط نقدي وسعري أقوى من جهة أخرى.

مستويات حاسمة

مع استقرار الذهب الفوري عند 4710.57 دولار للأونصة، تبقى السوق قريبة من مستويات نفسية مهمة. الحفاظ على التداول فوق حاجز 4700 دولار قد يمنح المشترين فرصة للدفاع عن الاتجاه، لكن كسر هذا المستوى بوضوح قد يفتح الباب أمام تصحيح أوسع، خصوصاً إذا واصل الدولار ارتفاعه. في المقابل، فإن أي تراجع في العملة الأمريكية أو انخفاض في عوائد السندات قد يعيد الزخم سريعاً إلى الذهب، لأن الطلب التحوطي لم يختف، بل تراجع تحت ضغط عوامل نقدية مؤقتة.

العقود الآجلة عند 4725.40 دولاراً تعكس بدورها حالة توازن حذر. المستثمرون لا يغادرون السوق بالكامل، لكنهم لا يندفعون أيضاً نحو بناء مراكز كبيرة قبل اتضاح مسار الدولار والنفط. لذلك قد تبقى التحركات المقبلة متقلبة، مع ميل السوق إلى اختبار الدعم والمقاومة بدلاً من بناء اتجاه أحادي واضح، وكلما استمر التوتر في الشرق الأوسط، زادت حساسية الذهب لأي خبر جديد، سواء تعلق بالتصعيد أو بالتهنئة.

يعني بالضرورة انهيار الاتجاه العام للذهب، لكنه يشير إلى أن الأسعار أصبحت بحاجة إلى محفزات أقوى للحفاظ على الزخم. عند مستويات تتفوق 4700 دولار للأونصة، يصبح كل ارتفاع إضافي مرتبطاً بقدرة السوق على استيعاب عاملين أساسيين: استمرار الطلب الاستثماري، وتراجع قوة الدولار. وإذا غاب أحد هذين العاملين، تظهر سريعاً موجات تصحيح كذلك التي شهدتها السوق هذا الأسبوع.

الفضة تتراجع

كان التراجع أكثر حدة في الفضة، التي خسرت هذا الأسبوع أكثر من 6.3%، رغم ارتفاعها قليلاً يوم الجمعة لتستقر عند 75.69 دولار للأونصة. وتكشف هذه الخسارة الكبيرة أن الفضة بقيت أكثر هشاشة أمام موجة البيع، بسبب طبيعتها المزدوجة كأصل نفيس ومعدن صناعي في الوقت نفسه. فعندما تتراجع شهية المخاطرة أو ترتفع تكلفة التمويل، تتأثر الفضة غالباً بصورة أكبر من الذهب، لأنها تجمع بين حساسية الاستثمار وحساسية الطلب الصناعي.

ارتفاع الفضة الطفيف في الجلسة الأخيرة لم يكن كافياً لتخفيف الصورة السلبية الأسبوعية. السوق بدا كأنه يعيد تسعير المعدن بعد مكاسب سابقة قوية، خصوصاً أن الفضة عادة تتحرك بنطاقات أوسع من الذهب. ومع ارتفاع الدولار، ازداد الضغط على المراكز المضاربية في الفضة، بينما فضل المستثمرون تقليل الانكشاف على الأصول الأعلى تقلباً. لذلك جاءت خسائر الفضة أكبر، وأظهرت أن المستثمرين كانوا أكثر استعداداً للتخلي عن المعدن ذات المخاطر السعريّة الأعلى.

البلاتين والبلاديوم

في أسواق المعدن النفيسة الأخرى، خسر البلاتين هذا الأسبوع قرابة 4.4%، رغم أنه اختتم جلسة الجمعة مرتفعاً قليلاً إلى أكثر من 2014 دولاراً للأونصة. هذا الأداء يضع البلاتين في منطقة وسطى بين

الذين حققوا مكاسب كبيرة في فترات الصعود السابقة وجدوا في قوة الدولار وارتفاع النفط مبرراً لتقليص المراكز. كما أن المستويات السعريّة المرتفعة تجعل السوق أكثر حساسية لأي تغيير في المزاج العام، إذ يكفي صدور إشارات نقدية أو جيوسياسية متضاربة لدفع المتعاملين إلى تخفيف المخاطر. ومن المهم أن التراجع الأسبوعي لا

تداعيات التوتر على الطاقة والدولار قد تكون أسرع وأقوى من أثره التحوطي التقليدي.

جني أرباح

بعد موجة صعود سابقة دفعت الأسعار إلى مستويات مرتفعة، بدأ أن الذهب دخل هذا الأسبوع في مرحلة جني أرباح طبيعية. المستثمرون

قراءة السوق

تعطي حركة المعدن النفيسة هذا الأسبوع رسالة واضحة: السوق لا يتفاعل مع التوترات بمعزل عن البيئة المالية الكلية. فالخوف الجيوسياسي وحده لم يكن كافياً لدفع الذهب إلى مكاسب أسبوعية، لأن قوة الدولار وصعود النفط غيراً زاوية قراءة المستثمرين للمشهد. بدلاً من النظر إلى التوتر الأمريكي الإيراني باعتباره سبباً مباشراً لشراء الذهب، تعاملت السوق معه بوصفه عاملاً قد يرفع النفط، ويزيد التضخم، ويعقد مسار الفائدة. هذه السلسلة من التأثيرات جعلت النتيجة النهائية أكثر ميلاً إلى الضغط على المعدن. كما أن التراجع الجماعي في الذهب والفضة والبلاتين والبلاديوم يشير إلى أن المسألة لم تكن مرتبطة بمعدن واحد فقط، بل باتجاه أوسع نحو تقليص التعرض للمعادن النفيسة. الفضة كانت الحلقة الأضعف بسبب تقلبها العالي، بينما تراجع الذهب بوتيرة أخف نسبياً بفضل مكانته كملأز آمن. أما البلاتين والبلاديوم فوقعوا بين ضغط الدولار ومخاوف الطلب الصناعي.



توتر الطاقة

إلى جانب الدولار، لعب ارتفاع أسعار النفط دوراً مهماً في تشديد الضغط على أسواق المعدن النفيسة. فالتوتر الأمريكي الإيراني رفع مخاوف السوق من اضطراب محتمل في إمدادات الطاقة، وهو ما دعم النفط وأعاد التضخم إلى واجهة الحسابات. بالنسبة للذهب، عادة ما يكون التضخم عاملاً داعماً على المدى الطويل، لكن في الأجل القصير قد يتحول صعود النفط إلى عامل سلبي إذا اعتبر المستثمرون أنه سيزيد الضغوط على البنوك المركزية للإبقاء على سياسة نقدية أكثر تشدداً. وهنا تتراجع جاذبية الذهب، لأنه لا يدر عائداً، مقارنة بالأصول النقدية أو السندات التي تستفيد من بيئة الفائدة المرتفعة.

هذا التداخل بين النفط والذهب يعكس حساسية الأسواق الحالية لأي مؤشر يغير توقعات التضخم والفائدة. فالذهب لا يتحرك فقط وفق الخوف السياسي، بل وفق قراءة مركبة تشمل الدولار، عوائد السندات، شهية المخاطرة، وتوقعات البنوك المركزية. لذلك، ورغم تصاعد التوتر في الشرق الأوسط، لم يتمكن الذهب من تحقيق مكاسب أسبوعية، لأن الأسواق رأت أن

ضغط الدولار

كان ارتفاع الدولار أحد أبرز العوامل الضاغطة على الذهب خلال الأسبوع. فالعقد النفيس، بوصفه أصلاً مسعراً بالعملة الأمريكية، يتأثر مباشرة بقوة الدولار في الأسواق العالمية. كلما ارتفعت العملة الأمريكية، تراجعت جاذبية الذهب نسبياً لدى المستثمرين الذين يتعاملون بعملة أخرى، كما تتراجع شهية المضاربين لزيادة المراكز الطويلة عندما تبدو العملة الأمريكية أكثر قدرة على توفير ملاذ نقدي سريع. وفي أسبوع اتسم بالتوتر، فضل جزء من المستثمرين الاحتفاظ

مكاسب محدودة للبيتكوين مقابل تراجع الإيثر وتباين أداء العملات البديلة

العملات المشفرة تتماسك بدعم شهية المخاطر رغم التوترات

الإيثر يتراجع 1.5% رغم ارتداد طفيف إلى 2315 دولار

2

البيتكوين يرتفع 2.38% أسبوعياً ويتجاوز 77500 دولار

1

هو بقاء التقلبات ضمن نطاقات مقبولة تاريخياً بالنسبة للكريبتو. هذا الاستقرار النسبي قد يشجع مزيداً من المستثمرين التقليديين على دخول السوق، خاصة أولئك الذين كانوا يترددون بسبب التقلبات الحادة السابقة. كما أن زيادة الرقابة التنظيمية وتوفير الأدوات المالية المتطورة مثل العقود الآجلة والخيارات قد ساهم في خلق آليات لاكتشاف السعر أكثر كفاءة، مما يقلل من الفجوات السريعة الكبيرة التي كانت تحدث سابقاً دون سابق إنذار.

تحدي التقييمات المرتفعة وعمليات جني الأرباح

مع وصول البيتكوين لمستويات فوق 77 ألف دولار، تزداد حساسية السوق لعمليات جني الأرباح. من الطبيعي أن يسعى بعض المستثمرين إلى تثبيت مكاسبهم، خاصة أولئك الذين دخلوا عند مستويات منخفضة. هذا الضغط البيعي قد يؤدي إلى تراجع مؤقتة أو حركات تصحيحية جانبية، لكنه لا يغير بالضرورة الاتجاه العام الصاعد طالما ظلت العوامل الأساسية (مثل اعتماد المؤسسات ومحدودية العرض) قائمة. الاختيار الحقيقي للسوق سيكون في قدرته على امتصاص هذه المبيعات والاحتفاظ بمستويات الدعم الرئيسية فوق حاجز 70 ألف دولار.

النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة

في المرحلة المقبلة، ستبقى العملات المشفرة تحت تأثير تقاطع معقد من العوامل. أبرز هذه العوامل هو اتجاه السيولة العالمية؛ فإذا استمرت البنوك المركزية في تبني سياسات نقدية تيسيرية، فإن ذلك سيوفر قوداً إضافية لصعود الأصول الرقمية. كما أن التطورات التنظيمية في الولايات المتحدة والأسواق الآسيوية ستلعب دوراً محورياً في تحديد سقف النمو. أي تقدم في وضوح القوانين سيعني تدفق المزيد من رؤوس الأموال المؤسسية التي لا تزال تراقب من بعيد، مما قد يدفع البيتكوين نحو مستويات مؤتية جديدة قبل نهاية العام.

لتحقيق قفزات كبيرة في الوقت الحالي. المستثمرون في هذه الفئة يميلون إلى الحذر، نظراً لارتفاع مستوى المخاطر مقارنة بالبيتكوين، ويفضلون انتظار استقرار الاقتصاد الكلي قبل المخاطرة في مشاريع تكنولوجية ناشئة.

التوازن الدقيق وحساسية السوق للتغيرات

يقف سوق الكريبتو اليوم على توازن دقيق بين التفاؤل المفرط والحذر الشديد. هذا التوازن يجعل حركة الأسعار «حساسة للغاية» لأي تطور جديد، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً. أي تصريح من الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، أو أي تصعيد ميداني جديد، قد يغير الاتجاه في لحظات. نحن نمر بمرحلة انتقالية من «سوق ناشئ» إلى «سوق ناضج»، وهي فترة تتسم عادة بتذبذبات عرضية طويلة قبل تحديد مسار صاعد مستدام، حيث يحاول المستثمرون استكشاف القيمة العادلة للأصول في ظل نظام مالي عالمي متغير.

السياسة كلاعب أساسي في تسعير الأصول الرقمية

لم تعد العلاقة بين السياسة والعملات المشفرة علاقة طردية بسيطة. التوترات الجيوسياسية لم تعد هي المحرك الوحيد، بل أصبحت «عنصراً ضاعطاً» يتم استيعابه ضمن استراتيجيات إدارة المخاطر. أصبح المستثمرون أكثر قدرة على دمج هذه المخاطر في نماذجهم الاستثمارية، بل إن البعض يرى في العملات المشفرة وسيلة للتحوط من الأزمات المصرفية التي قد تنتج عن الصراعات الدولية. هذا النضج في التعامل مع الخبر السياسي يقلل من حدة «البيع الهلعي» (Panic Selling) الذي كان يطبع السوق في سنواته الأولى.

نضج السوق وانخفاض التقلبات الحادة من أهم الملاحظات في الأداء الأخير



التصحيح الطبيعي كضرورة صحية للمسار الصاعد

لا ينبغي النظر إلى تراجع الإيثيريوم أو هدوء بعض العملات الأخرى كإشارة سلبية مطلقة. في علم الأسواق، تعتبر هذه التحركات تصحيحات فنية ضرورية. فالسوق بحاجة إلى فترات من التهدئة لإعادة التوازن، خاصة بعد أي موجة صعود قوية. تساعد هذه التصحيحات على بناء قاعدة سعرية أكثر استقراراً، وتسمح بخروج المضاربين ذوي الأهداف قصيرة الأجل ودخول مستثمرين جدد بأفاق زمنية أطول، مما يعزز من إمكانية استمرار الاتجاه الصاعد لاحقاً دون حدوث انفجار في «فقاعة» سريعة.

العملات البديلة والمشاريع الواعدة

بالنظر إلى العملات الأصغر حجماً، نجد تحركات اتسمت بالحذر الشديد. ارتفعت عملة الريبل بشكل طفيف متأثرة بأمال حدوث انفراجات قانونية، في حين حافظت سولانا على مكاسب محدودة. هذا الأداء يعكس استمرار الاهتمام بالمشاريع البديلة، لكنه يشير أيضاً إلى غياب محفزات قوية تدفع هذه العملات

مقارنة بالأعوام الماضية.

شهية مخاطرة حذرة وسط غيوم سياسية

من اللافت للنظر أن صعود البيتكوين تزامن مع تصعيد حاد في الخطاب السياسي والتوترات الميدانية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بين الولايات المتحدة وإيران. في العهود السابقة، كانت الأصول عالية المخاطر (Risk-on) مثل هذه الأزمات، حيث يهرع المستثمرون إلى الملاذات الآمنة التقليدية مثل الذهب والسندات الحكومية. ومع ذلك، أظهر الواقع الحالي تغيراً في سلوك السوق، حيث أصبح المستثمرون أكثر مرونة في مواجهة الأخبار السلبية، مع التركيز على العوائد طويلة الأجل. بدأ جزء كبير من رأس المال العالمي ينظر للبيتكوين كأداة تحوط ضد تآكل قيمة العملات الورقية وضد عدم اليقين في النظام المالي التقليدي الذي قد يتأثر بالعقوبات أو تجميد الأصول السريعة.

شهدت سوق العملات المشفرة أسبوعاً متبايناً في الأداء ولكنه يميل بوضوح إلى الإيجابية، حيث نجحت عملة البيتكوين في كسر حاجز 77,514 دولاراً خلال تداولات نهاية الأسبوع. هذا الارتفاع لم يكن مجرد طفرة سعرية عابرة، بل سجلت العملة مكاسب أسبوعية تجاوزت 2.38%، في إشارة قوية إلى استمرار قدرة السوق على استقطاب السيولة الذكية حتى في ظل بيئة عالمية مضطربة جيوسياسياً واقتصادياً. يعكس هذا الأداء تحولاً جذرياً في سيكولوجية المستثمر؛ إذ لم تعد الأصول الرقمية تتأثر بشكل انفعالي فوري بالتوترات الجيوسياسية كما كان يحدث في الدورات السابقة. بدلاً من ذلك، بدأت تتحرك ضمن منظومة مالية ناضجة تتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي، وتوقعات العوائد، ومستويات السيولة العالمية، مما يمنحها صبغة «الملاذ الرقمي» بشكل أكثر واقعية من أي وقت مضى.

زخم صاعد وقاعدة سريعة متينة

الارتفاع الحالي في سعر البيتكوين لا يشبه «الفقاعات» السابقة التي كانت تتسم بانفجارات سريعة غير مبررة متبوعة بانهيارات حادة. نحن نشهد الآن حالة من الزخم المتدرج، وهو نمط سعري يعطي إشارات استدامة قوية على المدى المتوسط والبعيد.

● النضج المؤسسي: السوق لم يشهد تدفقات مضاربية عشوائية، بل تحركات في نطاقات مدروسة تعكس دخول «أموال حقيقية» من صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية الكبرى التي بدأت تدمج البيتكوين في محافظها كأصل استراتيجي.

● اختراق المستويات النفسية: تجاوز مستوى 77 ألف دولار يمثل انتصاراً تقنياً ونفسياً، حيث تتحول المقاومة السابقة إلى دعم قوية، مما يعزز ثقة المتداولين الذين يتبعون استراتيجية «تأكيد الاتجاه» قبل ضخ سيولة جديدة.

● الاستقرار السعري: الصمود فوق مستويات قياسية في ظل غياب «النشوة الشرائية» المفرطة يعني أن السوق يبني قاعدة طلب عريضة، مما يقلل من احتمالات التصحيح العنيف ويخلق بيئة استثمارية أقل تذبذباً

ديناميكيات تدفق السيولة وأنماط الاستثمار

لعب استمرار تدفق السيولة دور «العمود الفقري» في دعم الأسعار الحالية. ولكن، هناك اختلاف جوهري في نمط هذا التدفق مقارنة بالسنوات الماضية.

● بناء المراكز التدريجي: تخلى المستثمرون عن مبدأ «الخوف من ضياع الفرصة» (FOMO) العشوائي، واتجهوا نحو بناء مراكز استثمارية عبر فترات زمنية متباعدة، مما وفر حماية للسعر من الهبوط الحاد.

● الثقة في الاستقرار: هذا النمط يعكس إيماناً بأن العملات الرقمية لم تعد مجرد «أدوات مقامرة» بل جزء أصيل من المحفظة الاستثمارية المتنوعة وتوجيهها للعملة القيادية.

تماسك حذر في بيئة معقدة

في المجمل، يعكس أداء العملات المشفرة خلال الأسبوع حالة من التماسك الحذر والقوة الكامنة. تمكنت البيتكوين من قيادة المشهد بجدارة، مستفيدة من وضعها كـ «ذهب رقمي»، بينما عكست العملات الأخرى واقعاً اقتصادياً يتطلب تدقيقاً في أساسيات كل مشروع على حدة. هذا التباين يشير إلى أن السوق قد دخل مرحلة «الفرز»، حيث لن ترتفع جميع العملات لمجرد صعود البيتكوين. نحن في سوق يتطلب وعياً استثمارياً عميقاً، وقدرة على قراءة ما بين السطور في السياسة والاقتصاد، مع الإدراك بأن العملات المشفرة لم تعد مجرد تجربة تقنية، بل أصبحت ركيزة أساسية في النظام المالي المستقبلي الذي يتشكل الآن وسط العواصف.



بنتلي كونتيننتال GT S و GTC S



تعريف للفخامة الرياضية بقوة هجينة خارقة

كتب محمد عطوي

تعد بنتلي واحدة من أعرق العلامات البريطانية في عالم السيارات الفاخرة، إذ تأسست عام ١٩١٩ على يد والتر أوين بنتلي بهدف صناعة سيارات تجمع بين القوة والأداء العالي والحرفية اليدوية الدقيقة. ومنذ بداياتها، ارتبط اسمها بسباقات التحمل مثل سباق لومان، حيث رسخت حضورها كعلامة قادرة على

الجمع بين الفخامة والقدرة الرياضية. ومع مرور العقود، تحولت بنتلي من شركة متخصصة في السيارات الرياضية إلى رمز عالمي للفخامة الراقية، لتصبح اليوم جزءاً من مجموعة فولكس فاجن، مع الحفاظ على هويتها البريطانية التي تقوم على التفصيل الحرفي والتجربة الفاخرة المتكاملة.



إعادة تصميم لتوفير مستوى أعلى من الراحة والدعم، بما ينسجم مع شخصية السيارة التي تجمع بين الأداء الرياضي والرفاهية المطلقة. وبهذا الطرح، تؤكد بنتلي أن كونتيننتال S ليست مجرد تطوير تقني، بل إعادة صياغة لتجربة القيادة الفاخرة ضمن قالب رياضي حديث يجمع بين الأداء، الراحة، والفخامة في مستوى واحد متكامل.

وفي النهاية، تؤكد بنتلي من خلال كونتيننتال GT S و GTC S أنها لا تكتفي بمجارات التحولات في عالم السيارات الفاخرة، بل تسعى إلى قيادتها نحو مستقبل يجمع بين الأداء الرياضي والتقنيات الهجينة المتقدمة. وبين إرثها العريق وتوجهها نحو الابتكار، تواصل العلامة البريطانية ترسيخ مكانتها كأحد أبرز رموز الفخامة التي لا تتنازل عن متعة القيادة ولا عن هوية التفوق الهندسي.



عجلات رياضية قياس 22 إنش تعزز الطابع الديناميكي. أما المقصورة الداخلية، فجاءت لتجسد فلسفة بنتلي في الفخامة الحرفية، باستخدام أفخم المواد الطبيعية والتشطيبات الدقيقة، مع إضاءة داخلية بلورية، ومفاتيح تحكم مستوحاة من مفاتيح البيانو، وفتحات تهوية دائرية التصميم، ولوحة عدادات متطورة، إضافة إلى أرضيات مكسوة بأفخم أنواع السجاد الذي يعزز الإحساس بالرفاهية.

كما خضعت مقاعد فئة GT S

من وضعية الراحة والثبات، إلى الوضع الرياضي Dynamic الذي يسمح بتحكم أكبر بسلوك السيارة، وصولاً إلى إيقاف أنظمة الثبات بالكامل لتجربة قيادة أكثر حرية. ومن حيث التجربة الحسية، تشعر وكأن السيارة تحيط بك بعزل كامل عن الطريق، في مستوى راحة يجعل القيادة أقرب إلى الانسيابية المطلقة، على مقاعد فاخرة توفر دعماً استثنائياً وإحساساً بالرفاهية المتكاملة داخل مقصورة معزولة عن العالم الخارجي.

وتعرف بنتلي كونتيننتال تاريخياً بأنها واحدة من أفخم وأعلى السيارات في فئتها، وارتبطت دائماً بفتة النخبة ورجال الأعمال والأثرياء الباحثين عن مزيج بين الفخامة البريطانية والأداء الراقى. ومن الخارج، حصلت السيارة على تحديثات شاملة من الأمام إلى الخلف، مع هوية تصميمية أكثر حدة عبر حزمة Blackline، وشبك أمامي داكن، ومصباح LED بتقنية متقدمة، إلى جانب

الفاخرة والكفاءة الهجينة دون التضحية بروح الأداء. على مستوى الشاسيه، تعتمد النسخة الجديدة على منصة متطورة تشمل نظام دفع رباعي ذكي، وتوزيع متغير للعزم، ومساعدات تعليق متكيفة، إلى جانب نظام Bentley Dynamic Ride بجهد 48 فولت، وتوجيه للعجلات الخلفية، ما يمنح السيارة توازناً دقيقاً بين الثبات الرياضي والراحة في القيادة. وتوفر السيارة أنماط قيادة متعددة تمنح السائق مرونة عالية،

مزدوج التيربو بسعة 4.0 لتر ومحرك كهربائي، لتوليد قوة تصل إلى 680 حصاناً وعزم دوران يبلغ 930 نيوتن متر، ما يمنحها تسارعاً من 0 إلى 100 كم/س خلال 3.5 ثانية وسرعة قصوى تقارب 306 كم/س، إلى جانب مدى قيادة كهربائي يصل إلى نحو 80 كيلومتراً. وتعد هذه المنظومة امتداداً لتطور كونتيننتال التي كانت تعتمد في أجيالها السابقة على محرك W12 في فئة الأداء الأعلى، قبل أن تتجه بنتلي نحو مزيج يجمع بين القوة

قدّمت بنتلي النسخة الجديدة من طراز كونتيننتال GT S و GTC S ضمن عائلة كونتيننتال، في خطوة تهدف إلى تعزيز الحضور الرياضي داخل واحدة من أبرز سيارات الـ Grand Tourer الفاخرة في العالم، مع اعتماد منظومة هجينة عالية الأداء تجمع بين القوة والكفاءة.

في هذه التحفة الجديدة، تُستبدل قسوة المحركات التقليدية بزكاء هجين لا يساوم على الطابع الرياضي لفئة S، بل يعززه. هنا تهتم المحركات الكهربائية عند الانطلاق لتخترق شوارع المدينة بهدوء وأناقة، ثم تتحول إلى قوة هجينة عالية الأداء على الطرق السريعة، لتؤكد بنتلي أن المستقبل ليس في التخلي عن الإثارة، بل في الارتقاء بها إلى مستوى أكثر استدامة وفخامة.

تعتمد السيارة على نظام أداء هجين عالي يجمع بين محرك V8



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نخوض في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

سكودا من دراجة بسيطة إلى عملاق في عالم السيارات



تعود جذور سكودا أوتو إلى عام 1895 في مدينة ملادا بوليسلاف، حيث بدأت بصناعة دراجة بسيطة على يد فاشلاف لورين وفاشلاف كليمنت، قبل أن تنتقل تدريجياً إلى الدراجات النارية ثم دخول عالم السيارات مطلع القرن العشرين، لتبدأ رحلة طويلة من التطور الصناعي.

ومع إطلاق أول سيارة لها عام 1905 تحت اسم Voiturette A، دخلت الشركة مرحلة جديدة، تبعها لاحقاً اندماجها مع شركة Škoda الهندسية، وهو ما شكل الأساس لبناء هوية العلامة الحديثة.

وشهدت سكودا محطات مفصلية في تاريخها، أبرزها التحول الكبير عام

1991 بعد انضمامها إلى مجموعة فولكس فاجن، ما نقلها من مصنع محلي إلى علامة عالمية، إضافة إلى إطلاق طراز أوكتافيا الذي أصبح أحد أهم رموزها، ثم دخولها عصر السيارات الكهربائية مع طراز إنياك.

واليوم، تعمل سكودا في نحو 100 سوق حول العالم، وتقدم تشكيلة واسعة تشمل السيارات الكهربائية والهجينة ومحركات الاحتراق التقليدي، ضمن استراتيجية تهدف لتعزيز موقعها بين أبرز ثلاث علامات مبيعا في أوروبا.

وبهذا المسار الممتد لأكثر من قرن، رسخت سكودا مكانتها كواحدة من العلامات التي جمعت بين التطور الصناعي والانتشار العالمي، لتتحول من بدايات متواضعة إلى لاعب رئيسي في صناعة السيارات الحديثة.

خط الإنطلاق

5 نصائح ضرورية قبل القيادة

1 تعقيدات صيانة السيارة قبل الشراء

لا تكثف بفحص المحرك والهيكلي، بل اسأل عن سهولة صيانة القطع الأساسية في السيارة مثل طرمبة الزيت أو الدينامو. فبعض السيارات تتطلب تفكيكاً كبيراً لإصلاح أعطال بسيطة، ما يرفع التكلفة بشكل ملحوظ. فهكم لطبيعة صيانة السيارة قبل الشراء يجنبك مفاجآت مزعجة لاحقاً.

2 تركيب شاشة السيارة... خطر كهربائي إن أهمل

تركيب الشاشة ليس مجرد إضافة بسيطة؛ فالتوصيل الخاطيء قد يسبب تهريب كهرباء أو استنزاف البطارية. احرص على أن يتم التركيب عبر فني مختص وباستخدام توصيلات وقيوزات مناسبة، لتفادي أعطال كهربائية يصعب تشخيصها لاحقاً.

3 أوقف السيارة عنة تعطل طرمبة المياه



القيادة مع طرمبة مياه معطلة ترفع حرارة المحرك بسرعة وقد تسبب تلفاً كبيراً، واستمرار السير قد يؤدي إلى ضرر في رأس المحرك أو حتى توقفه بالكامل. عند ملاحظة تسرب ماء أو ارتفاع الحرارة، توقّف مباشرة ولا تواصل القيادة قبل إصلاح نظام التبريد.

4 عطل حساس السرعة بسيط وتأثيره كبير

تعطل حساس السرعة قد يوقف عداد السرعة ويترك السائق في تشخيص المشكلة، وقد يمتد تأثيره في بعض السيارات إلى ناقل الحركة أو نظام ABS. لذلك يجب فحصه دورياً لتجنب أعطال متسلسلة والحفاظ على دقة وأمان القيادة.

5 لا تتجاهل مؤشر ضوء المحرك



إضاءة لمبة المحرك لا تعني دائماً وجود عطل كبير، لكنها مؤشر مهم يجب فحصه، وقد يكون السبب بسيطاً مثل غطاء الوقود أو حساس متأثر، أو بداية خلل في النظام. يفضل فحص السيارة بجهاز OBD لمعرفة السبب بدقة وتجنب تطور المشكلة.

أخبار وقصص من العالم... بعجلات

BMW تطوّر الفئة السابعة 2027 بتحديثات تصميم وتقنيات لتعزيز المنافسة

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرقات وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجلاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والمحركات المتطورة.



لتحسين تجربة المستخدم، كما يُتوقع استمرار تقديم خيارات كهربائية وهجينة ضمن استراتيجية الشركة للتحول في أنظمة الدفع، في ظل منافسة متصاعدة داخل فئة السيارات الفاخرة.

وفي منطقة الشرق الأوسط، تحافظ الفئة السابعة على مكانتها القوية، ما يجعل أي تحديث جديد محل اهتمام سريع في السوق.

تعمل BMW على تحديث الفئة السابعة لعام 2027 عبر تحسينات في التصميم والتقنيات الداخلية، بهدف تعزيز حضورها في سوق السيدان الفاخرة والحفاظ على قدرتها التنافسية.

وتشير الصور التجسسية إلى تغييرات في الواجهة والإضاءة مع لمسات أكثر حداثة، إلى جانب تطوير الأنظمة الرقمية والشاشات داخل المقصورة

خياراتنا

روبوتات شحن متنقلة للسيارات الكهربائية عند الطلب



حلّ تقني جديد في الصين يتيح شحن السيارات الكهربائية عبر روبوتات متنقلة تطلب من تطبيق الهاتف، حيث تصل إلى السيارة وتبدأ الشحن دون الحاجة إلى محطة ثابتة. وتوفر هذه الروبوتات، التي تطورها شركات مثل CATL وEraergy، شحناً سريعاً يمكن أن يرفع البطارية من 10% إلى مستويات أعلى خلال أقل من ساعة، ما يجعلها خياراً عملياً للأحياء السكنية والفنادق والطرق السريعة وخدمات الأساطيل.

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 9

تطور البنية المؤسسية ودورها في تسريع النمو الاقتصادي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

كلفة النمو

لكن هذا النمو السريع لم يكن بلا ثمن. فقد ظهرت اختلالات واضحة، أبرزها فرط النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، إلى جانب التوسع غير المنضبط في استخدام الأراضي. وفي بعض الحالات، أدى انتشار مناطق التنمية إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية واستغلالها بطرق مخالفة، ما تسبب في أضرار للمزارعين وهدر للموارد، فضلاً عن آثار بيئية سلبية.

أمام هذه التحديات، تدخلت الدولة عبر مجلس الدولة الصيني لإعادة ضبط المسار. ففي عام 2003، أطلقت الحكومة حملة واسعة لمراجعة أوضاع مناطق التنمية، شملت تعليق الموافقات الجديدة مؤقتاً، وإعادة تقييم القائم منها بهدف تقليص عددها وتحسين كفاءتها.

وفي عام 2005، تم اعتماد معايير أكثر صرامة، تضمنت إلغاء المناطق غير الفعالة أو الملوثة للبيئة، في خطوة عكست توجهها واضحاً نحو تحقيق توازن بين النمو والاستدامة.

إصلاح النظام المالي

بالتوازي مع هذه التحولات، شهد النظام المالي الصيني تطوراً جذرياً. فقد شكل عام 1994 نقطة تحول نحو تعزيز المركزية المالية، بعد مرحلة طويلة من اللامركزية. وقبل ذلك، كان النظام المالي متأثراً بالنموذج السوفييتي، حيث هيمنت المؤسسات النقدية الكبرى، بينما كان دور البنوك محدوداً. وكانت عملية تخصيص الموارد تتم عبر القنوات الحكومية، مع حصر القروض في دعم المؤسسات المملوكة للدولة.

غير أن هذا النموذج بدأ يتغير منذ عام 1979، مع إدخال إصلاحات تدريجية، أبرزها تحويل المخصصات المالية إلى قروض بنكية، ما سمح للمؤسسات بالاعتماد على التمويل المصرفي. وقد لعب دنگ شياو بينغ دوراً محورياً في هذا التحول، من خلال الدعوة إلى استخدام البنوك كأداة لدعم التنمية والتقدم التكنولوجي. ونتيجة لذلك، تحولت البنوك إلى مؤسسات تمويلية تقدم قروضاً استثمارية طويلة الأجل، مدعومة بالأصول.

توازن دقيق بين المركز والسوق

في المحصلة، لم يكن النموذج الصيني مجرد انتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق، بل كان مزيجاً معقداً من اللامركزية المحسوبة والتدخل المركزي الحاسم. هذا التوازن بين إطلاق ديناميكية الأسواق من جهة، والحفاظ على قدرة الدولة على التدخل من جهة أخرى، هو ما منح الصين قدرتها على تحقيق نمو استثنائي. غير أن استمرار هذا النمو يظل مرهوناً بقدرة الدولة على إدارة التناقض الدائم بين تسريع التنمية وضبط كلفتها الاقتصادية والاجتماعية.



عبر اتفاقيات نقل الملكية.

سباق جذب الاستثمارات

مع تزايد المنافسة بين المناطق، أصبحت الحكومات المحلية أكثر انفتاحاً على رؤوس الأموال العالمية. وقد فرضت هذه المنافسة ضرورة توفير بيئة استثمارية جاذبة، في ظل قيود مالية واضحة، أبرزها محدودية السيولة. وبحسب أدبيات اقتصاد التنمية، فإن نقص رأس المال يمثل العائق الأكبر أمام نمو الاقتصادات النامية، وهو ما يفسر تبني الصين سياسة نشطة تقوم على جذب الاستثمارات كأداة رئيسية للتنمية. وقد أثبتت هذه السياسة فعاليتها، خاصة في مناطق التنمية التكنولوجية، التي شهدت نمواً متسارعاً في مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من 12.7% عام 2003 إلى 16.8% في 2008، ثم إلى 22.3% بحلول عام 2011، لتشكل نحو خمس الاقتصاد الصيني.

إلى إيجاد مصادر بديلة للإيرادات. ومن هنا ظهر ما يمكن وصفه بـ«النظام النقدي القائم على الأراضي (1.0)»، وهو نموذج اعتمد بشكل أساسي على استثمار الأراضي، خاصة من خلال إنشاء مناطق التنمية.

الانطلاقة الحقيقية لهذا النموذج جاءت بعد عام 1993، حين سمحت الحكومة المركزية لحكومات المقاطعات بمنح التراخيص، قبل أن تنتقل هذه الصلاحيات إلى الحكومات المحلية. وقد أتاح ذلك لهذه الحكومات ليس فقط استغلال الأراضي والموارد، بل أيضاً تجاوز بعض القيود المفروضة على اعتماد المشاريع الاستثمارية.

في جوهره، اعتمد هذا النموذج على توظيف الأراضي ورأس المال والعمالة لجذب الاستثمارات، خصوصاً الأجنبية منها. وسعت الحكومات المحلية إلى إنشاء مناطق تنموية مجهزة بالبنية التحتية والخدمات، مع تقديم تسهيلات كبيرة، أبرزها توفير الأراضي بأسعار تنافسية

المركزية والحكومات المحلية مرحلة أكثر تعقيداً. فقد أعاد هذا الإصلاح تشكيل هيكل الإيرادات، بحيث أصبحت الضرائب المشتركة بين الطرفين تمثل المصدر الرئيسي للدخل، مع حصول المركز على الحصة الأكبر.

هذا التحول أدى إلى تراجع حوافز الحكومات المحلية لإدارة المؤسسات بشكل مباشر، ودفعها بدلاً من ذلك إلى التركيز على تعظيم الإيرادات عبر أدوات أخرى، وفي مقدمتها توسيع الاستثمار. وقد انعكس ذلك بوضوح على المؤسسات في القرى والمدن، التي كانت تمثل أحد أعمدة الاقتصاد المحلي، حيث شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد بلوغها ذروة نموها في عام 1993، في مؤشر على التحول العميق في طبيعة الاقتصاد الصيني.

اقتصاد الأراضي

في ظل هذه التحولات، برز توجه جديد تمثل في سعي الحكومات المحلية

لم يكن التحول الاقتصادي في الصين مجرد نتيجة مباشرة لسياسة الإصلاح والانفتاح، بل كان إعادة تشكيل عميقة لبنية الدولة الاقتصادية، أعادت من خلالها توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم بطريقة مدروسة. هذا التحول لم يقتصر على تحرير الأسواق، بل شمل إعادة هندسة العلاقة بين السلطة والاقتصاد، بما أتاح إطلاق واحدة من أسرع موجات النمو في التاريخ الحديث.

بداية إعادة توزيع السلطة

شهدت الصين تحولات عميقة في إدارة الاستثمارات مع انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح، حيث بدأت ملامح إعادة توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية تتبلور تدريجياً. فقد جرى تفكيك احتكار المركز لسلطة فحص واعتماد المشاريع الاستثمارية، ومنح صلاحيات أوسع للمستويات المحلية ضمن مسار مرحلي ومدروس.

في بداية الثمانينيات، وتحديدًا عام 1983، تم نقل صلاحية اعتماد المشاريع الصغيرة التي تقل قيمتها عن 10 ملايين يوان إلى الحكومات المحلية. ولم تمض سوى سنة واحدة حتى تم رفع هذا السقف في عام 1984 ليشمل المشاريع التي تقل عن 30 مليون يوان.

ومع استمرار التوجه نحو اللامركزية، توسعت هذه الصلاحيات بشكل أكبر، إذ ارتفعت حدود الموافقة على مشاريع البنية التحتية والقطاعات الحيوية إلى 50 مليون يوان بحلول عام 1987. كما امتد هذا التوسع ليشمل المشاريع ذات التمويل الأجنبي، حيث ارتفع سقف الموافقات من 10 ملايين دولار إلى 30 مليون دولار عام 1996، ووصل إلى 50 مليون دولار في بعض المناطق مثل كانتون وفوجيان.

وفي خطوة إضافية لتعزيز دور الحكومات المحلية، تم في عام 2001 نقل عدد من مشاريع البنية التحتية الحضرية التي لا تعتمد على التمويل الحكومي إلى السلطات المحلية.

أقاليم تتحرك

ورغم هذا التوسع في صلاحيات الحكومات المحلية، لم يكن هذا التحول نهائياً أو مطلقاً. فقد احتفظت الحكومة المركزية بقدرتها على استعادة زمام المبادرة عند الحاجة، خصوصاً في فترات النشاط الاقتصادي المفرط.

فعدداً تصاعدت الضغوط التضخمية وارتفعت وتيرة الاستثمار بشكل مبالغ فيه خلال أعوام مثل 1980 و1986 و1988 و1995، تدخلت الدولة لتقليص الاستثمارات المحلية، مستخدمة ذلك كأداة رئيسية لضبط الاقتصاد الكلي وإعادة التوازن إلى الأسواق. هذا النموذج خلق معادلة دقيقة: لامركزية في التنفيذ، ومركزية في الضبط.

نقطة التحول الكبرى

مع إصلاح نظام توزيع الضرائب في عام 1994، دخلت العلاقة بين الحكومة

التحول في توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم

إعادة ضبط السياسات المؤسسية والرقابة المركزية

الاختلالات الناتجة عن التوسع الاستثماري المحلي

توسع التمويل المحلي وتعدد قنوات الائتمان

وقبل تأسيس الهيئات التنظيمية الحديثة في أوائل التسعينيات، كان بنك الشعب الصيني يتحمل مسؤوليات واسعة تشمل الإشراف على القروض والمؤسسات المالية والأسواق المختلفة، إلا أن هذا النموذج واجه ضعفاً مؤسسياً نتيجة بنيتها الإدارية الإقليمية وتأثير الحكومات المحلية الكبير على فروعها.

كما أن بقاء درجة من «التداخل بين الحكومة والمؤسسات المالية» ظل أحد السمات الأساسية للنظام، حتى بعد إنشاء مؤسسات مصرفية متخصصة مثل بنك الصناعة والتجارة، حيث استمرت مشاركة البنك المركزي في إدارة وتوجيه الأسواق المالية، إضافة إلى اعتماده على أدوات نسب الاحتياطي القانوني للتأثير في توزيع الائتمان.

مع انتشار مراكز تداول السندات وأسواق ما بين البنوك في مختلف المناطق، إضافة إلى أسواق مالية رئيسية في شنغهاي وشنتشن، التي تأسست بإشراف مركزي وإدارة محلية أو عبر شركات مؤسسية. كما ساهمت فروع بنك الشعب الصيني في المقاطعات في تأسيس وإدارة عدد من هذه الأسواق.

وقد أدت هذه البنية اللامركزية إلى فصل نسبي في السلطة المالية، في ظل غياب نظام إداري مالي مركزي متكامل، وهو ما عزز الطابع اللامركزي للنظام المالي بشكل ملحوظ. ويشبه هذا الوضع إلى حد كبير التجارب التاريخية لبعض الاقتصادات قبل أزمات مالية كبرى، حيث يؤدي ضعف المركزية الرقابية إلى توسع غير منضبط في أدوات التمويل.

مباشراً وصل إلى حد التدخل في التعيينات الإدارية داخل هذه الفروع.

ثانياً، نشأت إلى جانب النظام المصرفي مؤسسات مالية غير مصرفية توسعت بشكل كبير، وعلى رأسها شركات الائتمان والاستثمار، التي وإن حملت هذا الوصف قانونياً، إلا أنها مارست فعلياً دور البنوك من خلال جذب الودائع قصيرة الأجل وإعادة توظيفها في شكل قروض. كما دفعت بعض الحكومات المحلية باتجاه توسيع موارد هذه المؤسسات عبر توجيه المؤسسات المحلية لإيداع فوائضها المالية لديها، بما عزز قدرتها التمويلية.

ثالثاً، شهدت الأسواق المالية المختلفة، بما فيها أسواق النقد والسندات والأسهم، تطوراً تدريجياً من القاعدة إلى القمة،

بعد أن أصبحت القروض البنكية المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة، برزت لدى الحكومات المحلية دوافع قوية لتعظيم الاستفادة من النظام الائتماني وتوسيع نطاق التمويل المتاح عبره، إلا أن تحقيق ذلك ارتبط بثلاثة شروط رئيسية مترابطة.

أولاً، ارتبط الأمر بالإصلاحات المالية التي اتبعت نهج «من القاعدة إلى القمة»، إلى جانب غياب نظام إداري مالي مركزي صارم في المراحل المبكرة. وقد سمح ذلك بتعاظم دور الحكومات المحلية في توجيه الموارد المالية، خاصة في ظل البنية المصرفية التي اتسمت بوجود بنوك وطنية متخصصة ذات طابع إقليمي، مثل البنوك الزراعية والصناعية وبنوك التشييد، ما منح الفروع المحلية سلطة واسعة وتأثيراً

خطة عمل لتعزيز أمن سلاسل الإمداد

شراكة أوروبية - أمريكية جديدة للمعادن الحرجة



أعلنت المفوضية الأوروبية والإدارة الأمريكية، توقيع مذكرة تفاهم لإقامة شراكة استراتيجية في مجال المعادن الحرجة، إلى جانب اعتماد خطة عمل مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تهدف إلى تعزيز مرونة سلاسل التوريد وتنويع مصادر الإمداد، في خطوة تعكس تنامي التنسيق عبر الأطلسي لمواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

وجرى توقيع مذكرة التفاهم في العاصمة الأمريكية واشنطن من قبل مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة والأمن الاقتصادي ماروش شيفتشفيتش، ووزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو؛ حيث تؤسس الاتفاقية لإطار تعاون طويل الأمد لبناء سلاسل إمداد آمنة ومستدامة للمعادن الحيوية التي تعد أساسية للصناعات الاستراتيجية والطاقة النظيفة والتقنيات المتقدمة.

وتنص المذكرة على تعاون ثنائي يشمل حلقات سلسلة القيمة، بدءاً من الاستكشاف والاستخراج، مروراً بالمعالجة والتكرير، ووصولاً إلى إعادة التدوير والاسترداد، فضلاً عن دعم الابتكار والاستثمارات وأعمال المسح الجيولوجي، واتخاذ إجراءات متكاملة على جانبي العرض والطلب. وفي خطوة موازية، أعلن المفوض الأوروبي شيفتشفيتش، والممثل التجاري الأمريكي جيميسون غيرير، إطلاق خطة عمل لتعزيز مرونة سلاسل توريد المعادن الحرجة، تمهيداً لاحتمال إطلاق مبادرة تجارية متعددة الأطراف تضم

شركاء دوليين في المستقبل. وبحسب الخطة، يعتزم الجانبان دراسة حزمة واسعة من السياسات والأدوات التجارية لدعم العمل الدولي المنسق، تشمل وضع حدود دنيا للأسعار معدلة عند الحدود، وإنشاء أسواق قائمة على المعايير الفنية والاستدامة، وتقديم دعم مالي لسد فجوات الأسعار، وإبرام اتفاقيات شراء طويلة الأجل للإمدادات. كما ستركز الخطة على تطوير معايير مشتركة لعمليات التعدين والمعالجة وإعادة التدوير، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وإنشاء استراتيجيات للمخزون الاستراتيجي، إضافة إلى آليات استجابة سريعة عند حدوث اضطرابات في الإمدادات العالمية.

وأكد الطرفان عزمهما مواصلة العمل المشترك في المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مجموعة السبع (G7) ومنتدى الانخراط الجيوسراتيجي للموارد (FORGE)، بما يعزز التنسيق العالمي في هذا القطاع الحيوي. وتأتي هذه الخطوة استكمالاً للتعهدات المشتركة التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع الوزاري للمعادن الحرجة الذي عقد في واشنطن في 4 فبراير 2026 بمشاركة اليابان، وكذلك لما ورد في البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الصادر في 21 أغسطس 2025، والذي نص على توسيع التعاون في مجال المعادن الحيوية.

معلومة ورقم

10

مليارات دولار

أفادت وكالة «بلومبرغ نيوز»، بأن «ألفابت»، وهي الشركة الأم لـ «غوغل»، ستستثمر 10 مليارات دولار في شركة «أنثروبليك»، الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، مع احتمال ضخ 30 مليار دولار أخرى لاحقاً.

«المركزي الأوروبي» يعقد شراكات جديدة لإطلاق اليورو الرقمي

يوصل البنك المركزي الأوروبي المضي قدماً في جهوده لإطلاق اليورو الرقمي عبر إقامة شراكات جديدة. وأعلن البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت أنه وقع اتفاقيات مع ثلاث شركات ومبادرات بهدف تسهيل المدفوعات المستقبلية باستخدام اليورو الرقمي. وتشمل هذه الشراكات كلا من مبادرة التعاون الأوروبي لمدفوعات البطاقات، وجمعية «نيكسو ستاندرز» غير الربحية ومقرها بروكسل، ومبادرة «مجموعة برلين». وحتى الآن، لا يوجد معيار مفتوح متاح على نطاق عام في أوروبا يحظى بدعم جميع أجهزة الدفع الطرفية. وأوضح البنك المركزي الأوروبي أن الوضع

الحالي يتمثل في اعتماد على معايير مملوكة لأنظمة بطاقات دفع دولية ومحافظ رقمية عالمية، وتهدف هذه الشراكات إلى الاستفادة من المعايير والتقنية القائمة لمعالجة المدفوعات عبر الإنترنت باستخدام اليورو الرقمي. وقال مدير البنك المركزي الأوروبي، بييرو تشيبولوني، الذي يرأس فريق العمل المعني باليورو الرقمي، إن البنك عازم على ضمان توافق اليورو الرقمي مع المعايير الأوروبية القائمة، والتي يمكن للقطاع الخاص أيضاً استخدامها. وأوضح أن الهدف يتمثل في إتاحة بديل أوروبي مجاني، وتيسير دخول الشركات الأوروبية الجديدة الموفرة للخدمة إلى السوق، ومنح التجار وشركات توفير خدمات الدفع قدراً من اليقين بشأن استثماراتهم.

درشة اقتصادية

ثلاث شركات أمريكية تسيطر على أصول تقارب 32 تريليون دولار

«الشفيفات الثلاث»... كيف تُدار خيوط الاقتصاد العالمي من خلف الستار؟

1 ستيت ستريت تبرز كلاعب رئيسي في صناديق المؤشرات المتداولة مع دور محوري

2 بلاك روك تتصدر المشهد العالمي بإدارة 14 تريليون دولار مستفيدة من تنوع أدواتها

لإدارة برنامج شراء السندات الطارئ، ما يعكس مستوى الثقة والتأثير الذي تتمتع به.

مخاطر كامنة

رغم هذا النفوذ الكبير، تثير هيمنة هذه الشركات مخاوف متزايدة لدى المنظمين والاقتصاديين. إذ يُخشى أن يؤدي تركيز إدارة الأصول في عدد محدود من المؤسسات إلى مخاطر نظامية، خاصة في حال حدوث صدمات سيولة. في مثل هذه الحالات، قد تؤدي عمليات بيع جماعية إلى تقلبات حادة في الأسواق، نظراً لتشابه المحافظ الاستثمارية لهذه الشركات. كما أن حجمها الضخم يجعلها «أكبر من أن تُفشل»، وهو توصيف يثير قلق الجهات الرقابية.

توازن دقيق

مع ذلك، يرى العديد من الخبراء أن نفوذ هذه الشركات ليس نتيجة تواطؤ أو أجدات خفية، بل هو انعكاس طبيعي لتطور الأسواق وتفضيلات المستثمرين. فهي لا تفرض قراراتها بشكل مباشر، بل تؤثر عبر آليات السوق والتصويت. في النهاية، تقف «الشفيفات الثلاث» في موقع فريد: قوة هائلة لكنها صامتة، تأثير واسع لكنه غير مباشر. وكما في الأسطورة القديمة، لا تصدر الأوامر، لكنها تمسك بالخيوط التي تحدد اتجاه السوق. هذا الواقع يطرح تساؤلاً جوهرياً: هل نحن أمام نموذج جديد من القوة الاقتصادية التي تعمل في الظل، أم مجرد تطور طبيعي في بنية الأسواق العالمية؟



في مشهد يذكّر بأسطورة «المويراي» الإغريقية التي تتحكم في مصائر البشر، برزت في النظام المالي العالمي ثلاث قوى عملاقة تمسك بخيوط الأسواق، وتعيد رسم ملامح الاقتصاد العالمي دون ضجيج. هذه القوى ليست أسطورة، بل مؤسسات حقيقية تدير تريليونات الدولارات وتؤثر في قرارات أكبر الشركات والحكومات حول العالم. تمثل هذه «الشفيفات الثلاث» شركات Vanguard و BlackRock و State Street، التي تدير مجتمعة أصولاً Global Advisors. تقدر بنحو 32 تريليون دولار، وهو رقم يوازي اقتصادات دول كبرى مجتمعة. هذا الحجم الضخم منحها نفوذاً غير مسبوق في تاريخ الأسواق المالية الحديثة.

تمدد هادئ

تأسست «بلاك روك» عام 1988، وأصبحت اليوم أكبر مدير أصول في العالم بأكثر من 14 تريليون دولار، بينما تدير «فانجار» نحو 12 تريليون دولار، وتأتي «ستيت ستريت» بأصول تقارب 5.7 تريليون دولار. هذا التوسع لم يكن صدفة، بل نتيجة تحول عالمي نحو الاستثمار السليبي وصناديق المؤشرات منخفضة التكلفة. وقد لعبت هذه الشركات دوراً محورياً في هذا التحول، مستفيدة من الطلب المتزايد على أدوات استثمارية بسيطة ومنخفضة الرسوم، ما جذب تدفقات مالية ضخمة من صناديق التقاعد والثروات السيادية والمؤسسات الكبرى.

ملكية متداخلة

أحد أبرز مظاهر نفوذ هذه الشركات

نفوذ تصويتي

لتحسين ممارساتها في هذه المجالات، من خلال تواصل مستمر مع آلاف الشركات حول العالم.

سياسات ممتدة

لا يقتصر تأثير «الشفيفات الثلاث» على الشركات فقط، بل يمتد إلى الحكومات والأسواق السيادية. فهي تدير كميات ضخمة من السندات الحكومية، خاصة في الولايات المتحدة، ما يمنحها دوراً غير مباشر في تمويل العجز العام وتحديد كلفة الاقتراض. وفي أوقات الأزمات، تلعب هذه الشركات أدواراً استشارية مهمة. ففي مارس 2020، تم تعيين «بلاك روك» من قبل الاحتياطي الفيدرالي

هو ما يُعرف بـ«الملكية المشتركة»، حيث تمتلك حصصاً كبيرة في معظم الشركات المدرجة الكبرى، بما في ذلك عمالقة التكنولوجيا مثل «أبل» و«مايكروسوفت» و«أمازون». هذه الحصص ليست صغيرة، بل قد تصل مجتمعة إلى ما بين 20% و 25% من الأسهم المتداولة، ما يمنحها قوة تصويتية ضخمة داخل الجمعيات العمومية. وتشير الدراسات إلى أن هذه الشركات تمتلك في المتوسط نحو 22% من أسهم شركات مؤشر «إس أند بي 500»، وهو ما يعزز تأثيرها المباشر وغير المباشر على قرارات الشركات.

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com